

حزب الرسالة الاردني

البرنامج الاقتصادي

2010

من اقوال حضرة صاحب الجلالة الملك

عبدالله الثاني الحسين المعظم

إن الأولوية عندي هي تأمين حياة أفضل لجميع الاردنيين وتقوم رؤيتي للاردن الجديد على اطلاق عملية تفعيل وطنية وعملية اندماج عالمي ،وانني اؤمن بشعبي بانه شعب عظيم ذو دوافع ايجابية ومتحمس لتقديم الافضل ويملك الطاقة على التميز.

إن الطريق نحو الديمقراطية والتعددية والازدهار الاقتصادي وحرية الرأي والتعبير والفكر في الاردن هي نهج لن يتم الرجوع عنه .

تطلعنا الى التنمية الشاملة التي تنعكس آثارها الايجابية على مستوى حياة المجتمع وتوفير سبل العيش الكريم لكل مواطن ومواطنة في هذا البلد ،يعتمد بشكل اساسي على نجاحنا في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية .. ولتحقيق رؤيتنا في الوصول الى اردن حديث يلبي طموح المواطن الاردني في التقدم والازدهار يجب توحيد وتظافر كل الجهود في القطاعين العام والخاص...

محتوى البرنامج

الصفحة

- المقدمة 4
- الرؤية والهدف 7
- الثوابت والمرتكزات الاساسية 9
- القواعد والاسس والمحاور 11
- الواقع الاقتصادي القائم والسياسات المقترحة 15
- المحددات والاسس للبرنامج
- المحدد/ الاساس الاول تعزيز الاستثمار في الرسمال البشري 11
- المحدد /الاساس الثاني تعزيز القدرات التنافسية ومجتمع المعرفة 23
- المحدد /الاساس الثالث تعزيز موارد الاردن 37
- المحدد/ الاساس الرابع تعزيز الجهود المبذولة في سبيل المشروعات الكبرى 41
- المحدد/ الاساس الخامس وضع السياسات الاقتصادية المالية والنقدية 42
- المحدد/ الاساس السادس الحكمانية الديمقراطية 48
- المحدد /الاساس السابع الوحدة الوطنية وبناء الامن الوطني 50
- الخلاصة 54

مقدمة

تقوم استراتيجية العمل الاقتصادي على اسس يستثمر عبرها الانسان في دعم انتاجية الدوله ورفع قدرتها التنافسية وتعزيز القدرات الفاعلة في بناء مجتمع المعرفة وفق اليات لا تقف عند المقتضيات الطبيعية لمدخلات الانتاج بقدر ما تقوم على تطوير رسالة التعليم على اسس ومناهج حديثة قادرة على استيعاب متطلبات العصرنة في النهج والممارسة واستلها المغيرات الناتجة من الحركة المعلوماتية واستخلاصها في مناحى التنمية المختلفة وفي المجالات التي اعتبرت ان العصر الجديد بما يحوي من مفردات التغيير الاقتصادي واطاره العام تحت عنوان ET او تكنولوجيا الطاقة اسيتم عبرة تبدل المدخلات الرئيسية للطاقة من الاطار الطبيعي الى المنزلة التكنولوجيه المتجددة .

وتبعاً لذلك ، فإن ضروريات العمل الاقتصادي القائمة على المياه والطاقة يمكن ردف مواردها وتطوير سبل وجودها وصيرورة ادامتها وفق استراتيجيات غير نمطية قادرة على الاستفاده من ميادين المعرفة العصرية والتطورات التكنولوجيه ووفق معادلة معرفية تأخذ بالانسان كقيمة فاعلة حيث يراعى عبرها تعليمه واعداده وتدريبه واستثماره و المغيرات العلمية التي نتجت عبر عصر IT او تكنولوجيا المعلومات وروافد التنمية المختلفة وفي المناحي القادرة على احداث اختراق فعلي في عجلة الاقتصاد ، فإن تظافر الجهود والمجهودات الرسميه والاهليه بالاسهام والمساهمه في انتاج الطاقة بطريقة تكنولوجيه لقادره على اعاده انتاج المياة كمورد اساس يخدم الصناعة والتصنيع في المناحي الزراعيه والخدماتية الامر الذي سيساعد على توفير فرص عمل متنوعه قادرة على استيعاب جيل الشباب الاردني وتوسيع القاعده الانتاجية بما يحد من البطالة وتبعاتها ويقود لاستثمار

الطاقات البشرية والمقدرات الطبيعية والحدائية في دعم عجلة الاقتصاد وتحسين مستويات المعيشية للفرد وتقديم المنتج القادر على المنافسة الفعالة وفق نموذج يأخذ بمقتضيات حاله الناتجه والعوامل المتوفره بما يجعلها قادرة على تقديم نموذج قادر على اعادة صناعة ذاته وفق الاسس والمعطيات المتوفره .

لقد حرصت الاستراتيجية الاقتصادية الاردنيه على حفظ المقدرات فوق الارض وتحتها من كنوز ومكنوزات زاخره على الرغم من كثرة التحديات السياسية التي تعصف بمستقرات المنطقه ، وعمدت على الاستثمار بالانسان الاردني الذي قدم نموذج في الرياده العلمية والعملية ومناحي التنميه في الاردن والمنطقه ، ما سعت لايجاد البنيه التحتية الضرورية والمناخات البيئيه الملائمه لاحداث حاله اقتصادية يمكن البناء عليها في صناعة التاريخ من جديد ، وفق اطر معلوماتيه معرفية جديدة لاتقف فقط عند المناحي الخدمائيه التعليمية والصحية والسياحيه بل تنتقل الى افق تأخذ في نهج الصناعات الزراعيه وتصدير الطاقه وتوطين الاستثمار القادر على خدمة اهداف اقتصادنا الوطني ، وهي الاهداف الثلاث الرئيسية التي بحاجه الى روافع سياسيه موضوعيه وعوامل اقتصادية ذاتية تحضيرية ينتقل بها اقتصادنا الوطني من المكانه المتحفظه الى الطور الفاعل .

صحيح ان اقتصادنا الوطني يعاني من ظروف انعكاسات متغيرات الاسواق العالميه ومحدودية موارد لكن الاصح ان الواقع السياسي المشدود الذي فرضته الارهاصات السياسية في المنطقه كان له الاثر الرئيسي في اضعاف عجلة التنمية واثار سلبيه على الظروف الاقتصادية والواقع المعيشي للمواطن ، الامر الذي يلزم الاطراف الفاعله في المعادله السياسية في المنطقه اقليمياً ودولياً لرفد اقتصادنا الوطني بما يستحق من دعم وبما يمكنه من تحقيق المحددات اللازمه للنشأ و طور الانتقال ، فالاردن قادر بما يملك من قيادة حكيمه وانسان مؤهل ومقدرات متنوعه ليكون فاعلا مساهما ليس فقط في حفظ الامن والسلم الاقليمي بل وفي المساهمه أيضاً وميادين التنميه الاستراتيجية للمنطقه وشعوبها .

الرؤية والهدف:

يهدف هذا البرنامج الى اطلاق مبادرة الحزب نحو الاسهام في حل المشكلات الاقتصادية والمالية التي تعيشها المملكة الاردنية الهاشمية في مرحلتها الراهنة ، ووضع رؤيته الاقتصادية والمالية لمعالجة الاوضاع العامة ،والتي تقوم على بناء القدرات الاقتصادية والمالية للدولة من خلال الاداءات الاقتصادية للقطاعين العام والخاص بالاضافة الى بناء القدرات الخاصة بالافراد ذات التأثير المباشر على الحركة الاقتصادية ،ولا سيما تلك التي ترتبط في قطاعات الانتاج والاستثمار ،حيث يرتبط الاقتصاد الاردني ارتباطاً وثيقاً بالارض والسكان والادارة باعتبارها الاساس لبناء اقتصاد الخدمات الذي يقوم على كفاءة الانسان الاردني ومهاراته المتميزه .

ان التنمية الاقتصادية والمالية وبما تحتاجه من خطوات اصلاحية جادة تكفل استمرارها ودوام تطورها وصولاً الى الثبات في مقدرات اقتصادنا الوطني ،ينبغي ان تحظى باهتمام ورعاية مختلف القطاعات ذات الاساس المباشر او غير المباشر، او على الاثر الاقل ذات العلاقة بها ،ولاسيما تلك القطاعات العاملة في مجالات التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية والصحية والتربوية والخدمية وغيرها،من النشاطات الاقتصادية ذات الترابط الوثيق بالتنمية الاقتصادية والمالية.

إن سلة التنمية هي سلة واحدة محكومة ابتداء بمجموعة من النظم المترابطه التي لا تأتي ثمار بعضها الا مع البعض الاخر ، فلتنمية اقتصادية بدون تنمية سياسية ،ولا تنمية سياسية بدون تنمية اجتماعية،تربوية، وثقافية فكرية، ولا تنمية لاي من المجالات المذكوره دون منظومة من التشريعات الصالحة لاحداث التغيير المطلوب نحو التطور والنماء في افاق البناء الوطني الشامل،وكل هذا وذاك يرتبط ارتباطاً عضوياً مع وجود الامن والاستقرار والسلام ... فالخوف من الحروب والكوارث الناتجه عن النزاعات تدمر الامل بالتنمية

وتأسيساً على ما تقدم فان العمل على تحقيق الرؤية الواقعية لمعالجة ما نحن فيه ، معالجة تسهم في بناء القدرات الوطنية المختلفة، وتواجه ما نشاهده من مشكلات او ما

سينشأ عنها لاحقاً، لعدم معالجتها، يقتضي أن ندرك بأن تحقيق الاهداف التنموية ، هو الاساس في تقديم هذا البرنامج في مسألتيه الهامتين التاليتين:-

- التنمية الاقتصادية واصلاحاتها المطلوبة
- السياسات المالية واجراءات تطويرها ومعالجة اختلالاتها....

إن معالجة المسألتين المذكورتين تعني ابتداء معالجة القضايا الرئيسة المتعلقة بأوضاع اقتصادنا الوطني ،والمتمثلة بالمشكلات التالية :

- 1- معالجة زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي والدخل الوطني .
- 2- معالجة العجز المالي في الموازنة ومعالجة الدين العام.
- 3- معالجة النظام الضريبي وسياسات القطاع المصرفي.
- 4- معالجة القضايا ذات العلاقة بالتحول الاقتصادي نحو الخصخصة .
- 5- معالجة تحسين الدخل والتقليل من نسبة الفقر والبطالة .
- 6- استكمال البنى التحتية اللازمة لتعظيم الموارد واستجلاب الاستثمارات ...

إن النظرة المستقبلية لبناء اقتصاديات وطنية صحيحة وسليمة ودائمة ،زراعية كانت او صناعية، او تجارية او خدمية ،ووضع الاسس اللازمة للاصلاحات المالية الشاملة التي تتناول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بتمويل المشروعات المشتركة بينهما أو بمعالجة الاختلالات الضريبية في منظومة التشريعات الخاصة بالضريبة او التي تتناول السياسات المالية العامة،او السياسات المالية لقطاع الشركات والمؤسسات المالية أو العقارية او التجارية ،سيجنبنا الدخول في المراحل الاقتصادية الاخطر اثراً ونتائجاً ، سواء من حيث الدخول في مسألة التقشف الاقتصادي،او التحول نحو الانغلاق الاقتصادي المقفل، الذي سيكون له اثره السلبي على توقف الكثير من المشروعات التي تعمل على التطور والتنمية الاقتصادية ،وخاصة تلك المتعلقة بالبنى الاساسية.

الثوابت والمرتكزات الأساسية

يقوم البرنامج الاقتصادي للحزب على الثوابت والمرتكزات التالية:-

1- ثوابت الحزب وخصائصه الذاتية.

ان حزب الرسالة هو حزب اردني ليبرالي ديمقراطي ،يؤمن باقتصاديات السوق وتفعيل دور القطاع الخاص في خلق فرص العمل المنتج ،الذي يحقق الدخل الكريم لحياة كريمة ،ويسهم في تخفيض حجم البطالة والمعاناة بين افراد المجتمع الاردني، وان الديمقراطية منهج اساس لحماية الاقتصاد وتطويره ،ووسيلة فاعلة لامن المجتمع الاردني ،تصون عطاء المواطن بالمشاركة وحسن تحمل المسؤولية في التعامل مع مقدرات الوطن وثرواته المختلفة .

2- الثوابت الوطنية الاردنية

ان الاردن بلد صغير بحجمه محدود بموارد يملك قيادة حكيمة وشعباً جاداً،هما الثروة الحقيقية للوطن ،وهما الضمانتان الكفيلتان ليعث الامن والاستقرار، والمحركات الاساسية لبناء الاقتصاد والثروة، وتوفير العلاقات المتبادلة اقليمياً ودولياً في بعدين موضوعين جغرافياً وسياسياً لان الانسان الاردني، هو الرأس مال الحقيقي في واقع الاردن ومستقبله.

3- الثوابت الاقليمية والدولية

ان العالم قد اصبح قرية صغيرة ،وان المصالح بين دوله تشكل مصادر هامة من مصادر اقتصادياته ،وان قطاع المعلومات،ودعم المبادرات، وانجاز المشروعات الكبيرة قطاعات تنافسية مشتركة ،وان المشكلات التي قد تصيب بعضاً من اطرافه ، ستطال باثارها بقية الاطراف الاخرى....؟؟

خصائص البرنامج

ان ما يميّز هذا البرنامج عن غيره من البرامج الحزبية ذات الاهداف المماثله وطنياً هو بما يلي :

اولاً : لقد جاء هذا البرنامج على نحو عملي وواقعي ،أخذ بالممكن المتاح، ضمن ثوابت ومرتكزات الحزب ،وضمن واقع القدرات والثروات الاقتصادية الاردنية المتمثلة بالعناصر الرئيسية التالية التي يتشكل منها اقتصادنا الاردني :

1- الارض والموقع.

2- السكان والتنوع.

3- الادارة والقيادة والانسان.

ثانياً :- ان هذا البرنامج يراعى في معالجاته للمشكلات الاقتصادية والمالية النسب الاحصائية التي عكستها التقارير والدراسات الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة ،والمؤسسات العاملة في القطاعين العام والخاص ،ومراكز البحوث والدراسات الاكاديمية وغيرها من نتائج تناولها التقارير المحلية والدولية ،بعد ان تم تحليلها والوقوف على جوانبها المتنوعة .

ثالثاً: إن الحلول والاقتراحات التي اشتمل عليها البرنامج في مختلف محاوره الاساسية، قد اخذت بعين الاعتبار الحلول الاقتصادية القائمة على المستويين المحلي والاقليمي (العربي) وعلى المستوى العالمي والدولي، وما يصاحبها من الاعتبارات الاقتصادية المستقبلية الناتجة عن الحلول المتنبأ بها للمشكلات الاقتصادية العالمية، سواء من حيث النظم الاقتصادية المقترحة، أو النظم السياسية التي يمكن أن يتجه نحوها العالم الجديد ولللفية القادمة .

رابعاً: مرونة السياسات المقترحة وقابليتها للتطبيق ،اذ يمكن تصنيف السياسات وتوظيفها عبر المراحل التي تقرر فيها الجهات المنفذه خططها للتنفيذ،والتي تحددها الامكانيات في تأمين المستلزمات المطلوبة ،دون ان تؤثر على الاقتراحات الاخرى المعينة في مجالات الاصلاح والتنمية أو السياسات ذات الروتين العامة والخاصة .

خامساً: شمولية النهج الاصلاح في البرنامج، اذ لم يتحدد الاصلاح وفق معايير خاصة في كل مجال بل تم الربط بين كل المجالات والمحاور الرئيسة في الاصلاح، كمدخل

واحد ضماناً للوصول الى المجتمع القوي الذي تتكامل فيه مختلف جوانب التنمية والتطوير .

سادساً: حدد البرنامج الميزات النسبية ذات الاولويات الخاصة في بنائنا الاقتصادي، والمتمثلة بالانسان الاردني كرأس مال استثماري واقتصاد الخدمات المنتجة للدخل كالتعليم والصحة والسياحة والطاقة... وغيرها ،وان الوضع الانساني قد اصبح هو المطلب السائد والموجه لمختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والامنية بين الدول ،وان الرأس مال العالمي هو رأس مال مشترك ،ينبغي ان تتبادل فيه الدول الادوار والاستثمار، لاحداث التنمية الهادفة الى القضاء على مختلف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

القواعد والاسس والمحاور

ينطلق البرنامج الاقتصادي للحزب في معالجة للمشكلات التي تعاني منها اوضاعنا الاقتصادية الراهنة في وطننا العزيز من المنطلقات التالية :-

- 1- الايمان الراسخ بالوطن ووحدة ابناؤه.
- 2- الايمان الثابت بالقيادة الهاشمية .
- 3- الايمان الوثاق في مقدرات الانسان الاردني على تحمل المسؤولية .

أما الاسس والمحاور التي يرتكز عليها البرنامج في معالجته فتقوم على ما يلي :-

الأساس الأول: تعزيز الاستثمار في الراسمال البشري

يعتبر الانسان العنصر الاساس في التنمية ،ومصدر الثروات المختلفة ،ووفق النجاحات والتفوق المتوقعة؟ ،وهو الذي يمثل الميزة النسبية لاقتصادياتنا المتعددة، وهو الوسيلة التي بها نعالج الاختلالات وسد الفجوات، وتغطية العجز وسائل لمعالجة القضايا التالية:-

- الفقر والبطالة.
 - حقوق الانسان وانصاف المرأة.
 - بناء راس المال الاجتماعي وغيره.
- ويشكل هذا الاساس الاولوية الاله في مختلف الاسس الاخرى التي يغطيها البرنامج

الاساس الثاني : تعزيز القدرات التنافسية ،وبناء مجتمع المعرفة .يقوم هذا الاساس على اصلاح النظم والخدمات للقطاعات التي لم تنزل تفاعلاتها دون مستوى الاستثمار المطلوب ،والمتمثلة بالتالية:

- اصلاح النظام التعليمي في التعليم العام والتعليم العالي.
- تشجيع البحث العلمي التطبيقي والابتكار.
- رفع مستوى الخدمات الصحية .
- تأسيس قطاع الاتصالات والمعلومات والطاقة .
- دعم المبادرات الفردية وانجاز المشروعات الكبيرة .

ويشكل هذا الاساس المحور الاهم في تنفيذ الاولويات المتعددة للتنمية، لما له من اثار مباشرة على تعظيم المدخلات المالية لميزان المدفوعات الاردني،وميزة خدمية تعمل على استقرار الاستثمار في الجوانب التي يقوم عليها هذا المحور .

الاساس الثالث: تعزيز الجهود المبذولة في سبيل استغلال موارد الاردن .

وتتمثل الموارد المستهدفة بالموارد التالية بمختلف الوسائل المتاحة الذاتية والاقليمية والدولية.

الطاقة والمياه والبيئة والمناخ،والموقع ،ويشكل هذا الاساس نافذه رئيسية وهامة لألية استثمار العلاقات القائمة بين الاردن والدول العربية والاقليمية ،وتوظيف الاتفاقات الثنائية لخدمة مخرجات هذه الموارد واستغلالها..

الاساس الرابع: تعزيز الجهود المبذولة في سبيل تنفيذ المشروعات الكبرى ،وتوفير الاموال اللازمة لها.

وتتمثل اركان هذا الاساس بالمشاريع الرئيسية القائمة على سلم اولويات الحكومة،واشراك القطاع الخاص في تنفيذ هذا المشروعات من خلال احدى الطريقتين التاليتين:

- 1- اشراك القطاع الخاص بإدارة وتنفيذ المشروعات.
- 2- تأمين التمويل اللازم لتنفيذها من قبل القطاع العام .

ويشكل هذا الاساس محوراً دافعاً للمحاور الدالة على التحول نحو الخصخصة الكاملة أو المشاركة فيها ...

الاساس الخامس: وضع السياسات الاقتصادية الشاملة والسياسات المالية النقدية والاستثمارية بشكل خاص، وصولاً الى نتائج ايجابية لمعالجة نوبان الطبقة الوسطى، وطبقة العمالة المدره للدخل الوطني واحداث التوازن بين دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص عند حالة التحول بما ستشتمل عليه المعالجة من :

- 1- اصلاحات ضريبية تشمل مختلف الضرائب المباشرة وغير المباشرة ..
- 2- اصلاحات القطاع المصرفي حفاظا على راس المال الوطني
- 3- تشريعات الاستثمار الجديد ضمن عالم الخصخصة للقطاعات الخدمية .
- 4- تشكيل الهيئات الناظمة للسيطرة على الشراكة .
- 5- معالجة الدين العام حيث ويشكل هذا الاساس الجانب الاخر من السياسات التي ينبغي ان تصاحب السياسات الاقتصادية القائمة على المكونات لعناصر الميزان التجاري من ايرادات وصادرات مقارنة؟...والتي قد لا تتمكن مختلف الدول الاكتفاء باتباعها.

الاساس السادس: الحكمانية والديمقراطية يشكل هذا الاساس الركن الاقوى لبناء المناخ الاسلم للقدرات والمقومات الاقتصادية الاكثر قدرة على النماء والاستمرار، وتشجيع الانفتاح والمشاركة وتؤديان الى محاربة الفساد، وتحقيق الفرص المتكافئة والعدالة، ويعتبر هذا الاساس الركيزة الاولى في استقرار الدولة، وبعث تطلعاتها البناءة نحو المستقبل الذي تحلم به الاجيال المتعاقبة

الاساس السابع: الوحدة الوطنية والأمن الوطني .

فالاقتصاد والأمن عنصران متلازمان كالتوأم السياسي الاقتصادي ، وبناء هذين الركنين بناء سليماً سيعود بفوائد اقتصادية جمّة تستلزم من مختلف الاطراف تأمينها على نحو يعزز الشعور

بالولاء، والانتماء، والعمل ويضمن المعادلة التي تقوم على المواطنة
الملتزمة بالحقوق والواجبات دون تفریق او تمييز...

ان المحاور الاساسية التي تتناولها الاسس السالفة الذكر ، هي المحاور التي يمكن ان
يتطرق اليها البرنامج بالحلول والمعالجة حيث ينظر الحزب الى هذه الأسس على انها
محاور اساسية في اقتصاديات معظم الدول الواقعة في خطوط الدول النامية والتي تم
الاصلاح عليها بدول العالم الثاني او الثالث او حتى الدول المتطورة التي تم الاصلاح
عليها بدول العالم الأول....

أما المشكلات الاقتصادية والمالية الاخرى التي تخرج عن القدرة الممكنة، لتهيئة وسائل
الاصلاح او الاقتراحات التي تسعف على تقديم الحلول الناجعة لها ، فهي المشكلات التي
ليس بالامكان التحكم فيها او السيطرة عليها بشكل مباشر، وانما تحتاج الى سياسات اخرى
مرتبطة بحركة دولية أو اقليمية ذات تفاعلات ، وهي المشكلات المتمثلة بما يلي :

- 1- المشكلات الاقتصادية الناتجة عن سياسات الحروب، والانتلافات، والاحلاف
الدولية
- 2- المشكلات الاقتصادية الناتجة عن الهجرات السكانية وتداعياتها السياسية
والاقتصادية وغيرها...
- 3- المشكلات الاقتصادية الناتجة عن تداعيات الامن الاقليمي والدولي، والنزاعات
المرتبطة بها
- 4- المشكلات الاقتصادية الناتجة عن قضايا التطور في النظام الاقتصادي العالمي
واسواقه المالية ..

فالمشكلات المعاشية والمقترحة الحلول ، والمشكلات التي تخرج عن امكانية الحلول
المباشرة ، هي التي تمثل التحديات الاساسية التي تعيق مسار التنمية او التقدم الاقتصادي
وهي ذاتها التي ينبغي ان تتضافر في حلها او التغلب عليها، جهود المؤسسات العاملة في
مجالات الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، للخروج بحلول
واقترحات تساعد مجتمعنا بشكل خاص والمجتمعات الانسانية بشكل عام على التغلب
عليها ، وتحويلها الى أهداف يمكن تحقيقها نحو الرفاه والحياة الافضل

الواقع الاقتصادي القائم والسياسات المقترحة لمعالجته ضمن محاوره الرئيسية

انطلاقاً من الثوابت الوطنية التي أرسى قواعدها حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم في كتب تكليفه السامي لحكومته المتعاقبة وادراكاً من حزب الرسالة لما تتطلبه المرحلة من معالجات للاوضاع الاقتصادية التي نعيش، ووقوفاً عند المكونات الاقتصادية والمالية التي يتشكل منها بناؤنا الاقتصادي والمالي عبر مؤسساتنا الوطنية العاملة في هذا المجال واسهاماً منا في معالجة الممكن المتاح من المشكلات الاقتصادية القائمة والعمل على اصلاح المسارات الاقتصادية في مختلف المناحي التي يقوم عليها برنامج الحزب الاقتصادي، وفق مرتكزاته الاساسية، واهدافه وآلياته التنفيذية واستراتيجياته المتعددة، وصولاً الى بناء الخطط القابلة لتحريك القدرات الاقتصادية الوطنية بما يتلاءم والمعطيات الاقتصادية الاقليمية والدولية، وترسيخاً لما أرساه قائد المسيرة من بناء للعلاقات الاقتصادية الوطيدة مع الدول الشقيقة والصديقة، وما صاحب ذلك من اتفاقات اقليمية ودولية تفتح الاسواق وتنظم التجارة المتبادلة وتجلب الاستثمارات، وتشجيع الشركات المنتجة، وتستقطب راس المال العالمي، فان حزب الرسالة يضع برنامجاً اقتصادي، والذي نعتقد انه يسهم في معالجة الاوضاع الاقتصادية الراهنة، او يحد من آثارها او يواجه تحدياتها كسبيل من سبل المعالجة ودعم التنمية وذلك من خلال الامام بالواقع القائم وتحديد السياسات المقترحة لمعالجة وفق ما يلي:-

اولاً: العمل على تطبيق الاستراتيجية التي طرحها حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم وفقاً للمحاور السالفة الذكر التي تمثل الاسس التي يمكن البناء عليها :

المحدد للاساس الاول : "تعزيز الاستثمار في الرأسمال البشري"

* الواقع القائم

يمثل الانسان الاردني القيمة الأعلى التي عنيت في تأهيلها القيادة الاردنية منذ نشأتها كرسمال بشري، وان تعزيز الاستثمار في الرأسمال البشري باعتباره العنصر الاساس في تنمية الاردن ومصدر نجاحه وتفوقه، واستغلال الديناميكية التي يتمتع بها المواطن الاردني يعمل على سد الفجوات التي تشكل مشكلات يعاني منها الاقتصاد الاردني، سواء مشكلة الفقر أو البطالة أو حقوق الانسان أو انصاف المرأة، أو حماية الاطفال أو المشاركة في صنع القرار، وبناء الرأسمال

الاجتماعي، أو تشجيع حركة المجتمع المدني، وبناء مؤسساته ، أو رفع القدرات التنافسية للدولة وبناء شبكة الامان للمجتمع، ولعل ما سنورده تاليا يلقي الضوء على واقع هذه المشكلات ويفرض السياسات المقترحة لمعالجتها او الاسهام في حلها

1- الفقر والبطالة الواقع القائم

إن خلق الوظائف العامة التي دأبت الحكومات المتعاقبة عليها لمكافحة الفقر وتخفيف حدة البطالة، وتخفيف معدلها الذي وصل الى 17% كان حلاً غير موضوعي، ولم يثبت نجاحته حيث أنه ينقل البطالة من المنزل والشارع الى داخل المؤسسات العامة، ويؤدي الى بطالة مقنعة تزيد في بيروقراطية العمل وتأخير انجاز معاملات المواطنين، وتشكل عبئاً على خزينة الدولة، وترجح كفة النفقات الجارية من الرواتب والاجور على حساب النفقات التنموية

السياسات المقترحة :

إننا في حزب الرسالة نرى ان الوسائل التالية كفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة او تخفيفها الى حدود ومعدلات مقبولة اقتصادياً واجتماعياً :

- 1- فتح مراكز تدريب وتأهيل للشباب بما يتناسب واحتياجات القطاع الخاص وتشجيع الشركات والمؤسسات المملوكة لهذا القطاع بالمساهمة في تكاليف هذه المراكز مع التزامها بتوظيف الخريجين
- 2- تشجيع الشباب وخاصة ذوي التحصيل العلمي المحدود او المتدني على العمل بالزراعة من خلال توزيع اراضي زراعية محدوده لهم مع التسهيلات اللازمة، فقد ثبت بالدراسة ان ارضاً بمساحة (10) دونمات اذا زرعت بالزيتون تدرّ على زارعها دخلاً يصل الى (18000) دينار سنوياً بعد (7) سنوات من زراعتها...
- 3- رفع الحد الأدنى للاجور المدفوعة للعمال، لتشجيع العاملين من العمال على عمل في الوظائف الدنيا وبذلك يتم القضاء على ثقافة العيب، حيث ان العلة الرئيسية في المردود المالي من العمل، وليس باستنكاف الشباب عن العمل ونوع الوظيفة، وثبت ذلك في عمال الوطن لدى امانة العاصمة...

- 4- الحد من تشغيل العمالة الوافده حيث ان هذه العمالة عدا عن انها تحل محل العامل المحلي وظيفياً، فانها تقوم بتحويل الدخل المتأتي لها من عملها للخارج، وذلك من خلال اصدار وتطبيق التشريعات المتشددة في هذا المجال وتعاون القطاع الخاص .
- 5- التوسع في تأسيس مؤسسات الاقراض بشروط ميسرة، على غرار صندوق التنمية والتشغيل لاقراض الفقراء وذوي الدخل المحدود لانشاء مشاريع انتاجية صغيرة تدر عليهم دخلاً يستر عيشتهم ويحولهم الى فئة منتجة بدلاً من ان يكونوا عبئاً على وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات الخيرية الاخرى...
- 6- تدريب الشباب وتعليمهم مهنيًا وتأهيلهم حسب متطلبات الاسواق المجاورة لتشغيلهم من خلال اتفاقيات تعقد بين الدولة والدول المضيفة تحفظ حقوقهم، ومن خلال اتفاقيات تعقد بين الدولة والدول المضيفة تحفظ حقوقهم، ومن خلال شركات التوظيف والتشغيل الاهلية خاصة وان الشعب الاردني يتمتع بخاصية عمرية مميزة عن دول الجوار حيث ان متوسط اعمار السكان 23 سنة .
- 7- تخصيص مبالغ في موازنة الدولة للتنمية مما يخلق فرص عمل في المشاريع التنموية والاشتراط على الشركات المتعاقدة مع الدولة لتنفيذ المشاريع، وعلى المستثمرين الاجانب تشغيل النسبة الاكبر من عمالتهم من العمالة الاردنية .

2- حقوق الانسان وانصاف المرأة

الواقع القائم

تشكل المرأة نصف المجتمع وهي بما تتمتع به من تحصيل علمي وكفاءه تكون عنصراً منتجاً ومشاركاً في بناء الوطني ويجب اتاحة المجال لاشراكها في عملية البناء، لا ان تبقى عضواً معطلاً ، ولا بد من مواكبة العالم المتقدم في مجال منح الانسان عموماً حقه في الحياة الكريمة والتعبير عن ذاته بكل حرية وفي هذا المجال فاننا نرى ان يتم :-

السياسات المقترحة

- 1- تطبيق مبدأ المساواه بين فئات المجتمع دون تمييز بين جنس وعرق ودين.
- 2- حرية ابداء الرأي والتعبير.
- 3- حرية التعليم والعبادة والسفر والعمل .

- 4- محو الامية المنتشرة خصوصاً في صفوف النساء بالارياف والبادية بانشاء مدارس خاصة بذلك وتشجيع المرأة على التعليم .
- 5- تشجيع المرأة على العمل وتفعيل التشريعات الخاصة بدور الحضانة لدى شركات ومؤسسات القطاع الخاص وعدم الاستغناء عن الامهات العاملات للتهرب من اجازة الامومة.
- 6- تفعيل التشريعات الخاصة بالعنف الاسري وتكثيف البرامج التوعوية بهذا الخصوص والتشدد في تطبيق التشريعات الخاصة باستغلال النساء في التسول والسلوكيات المخلة بالاداب العامة .

3- حماية الاطفال

الواقع القائم:

الاطفال هم جيل المستقبل الذي سيقع على عاتقه بناء الوطن وحمانيته والاستمرار في مسيرة التقدم والتنمية ولهذا لا بد من ايلائهم العناية الكافية لاعداد جيل صحي قادر على العطاء، ويعاني اطفال بعض الفئات في المجتمع من سوء المعاملة والاستغلال في التسول، وحرمانهم من التعليم لتشيغلهم مبكراً في اعمال وظروف شديدة القساوة تدفع بهم الى التشرد واتباع سلوكيات مهنية .

السياسات المقترحة

وفي هذا المجال فاننا نرى ان تتخذ الوسائل التالية ل حمايتهم والعناية بهم :

- 1- تعميم الرعاية الصحية المجانية للاطفال سواء بالتطعيم ضد الامراض او بالعلاج وتنشيط برامج الصحة المدرسية .
- 2- تفعيل التشريعات التي تمنع التسول والانحراف وعمل الاطفال ومعاقبة اولياء الامور الذين يستغلون اطفالهم بهذا السلوك .
- 3- التشدد في حمايتهم من العنف الاسري وتشجيع جمعيات رعاية الاسرة وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لهم لممارسة نشاطهم على نطاق واسع
- 4- توفير الوسائل التعليمية وبرامج تنمية مهارات حسب السن العمري للطفل .
- 5- دعم دور رعاية الايتام والاطفال ذوو الاعاقة وتعليمهم مهن ومهارات انتاجية .

4- المشاركة في صنع القرار

الواقع القائم

لا تزال المشاركة في صنع القرار ، تتراح حركتها في المربعات الاعلامية فقط ، بعيدا عن الالتزام القانون لذلك بان من حق من يشارك في البناء ان يشارك في صنع القرار الذي يمسه حياته وحياته ابناءه ولان المواطنة مشاركة وبناء فان تعميم ذلك على مساحة الوطن واجب ، ونحن في حزب الرسالة نرى في سبيل تحقيق ذلك اتباع ما يلي:
السياسات المقترحة :

- 1- ايجاد ساحة عامة للتعبير عن الرأي اسوة بالدول الديمقراطية المتقدمة .
- 2- تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات، وادارة الحكم المحلي ...
- 3- تحديث قانون الانتخابات بحيث يشمل جميع فئات المجتمع وعلى اسس حزبية تشكل الحكومة من الاغلبية الفائزة بمقاعد البرلمان.
- 4- ممارسة الشفافية في تعامل الحكومة مع المواطنين والاعلام ومصارحتهم بحقائق الامور
- 5- توسيع القاعدة الشعبية،لكي يشارك الجميع ممن يحملون الجنسية الاردنية ويتمتعون بصفة المواطنة ودون تمييز في بناء الوطن وتعزيز مكانة الدولة وترسيخ هيبته تنفيذاً للتوجهات الملكية السامية المستمرة للحكومة .
- 6- ترسيخ قيم الدستور ومعانيه دونما استثناء لتأويل يبعده عن المضمون.

5- بناء رأس المال الاجتماعي

الواقع القائم

لا ينفصل الاقتصاد عن الواقع الاجتماعي والتكوين الجماعي، الذي يتسم به المجتمع، اذ بد ان نرقى باقتصادنا لكي يتعامل في مخرجاته في السمات التي تجعله يتصف بصفة الاقتصاد الاجتماعي،اي الاقتصاد الذي يقوم على تنمية المجتمع،وموارده واستغلالها استغلالاً جيداً .

السياسات المقترحة

تحقيقاً لخلق الرأسمال الاجتماعي، فإن ايجابية السياسات التالية قد تساعد على ايجاد التفاعلات المطلوبة في سبيل انجاز ذلك:

- 1- منع الاحتكار الوظيفي المقنصر على فئة معينة من فئات المجتمع .
- 2- حماية الطبقة الوسطى بصفقتها عامل التوازن لاي مجتمع .
- 3- تشجيع مبادرات الانتاج الاسري من الموارد المحلية المتوفرة وانشاء مشاريع اسرية صغيرة كمشاريع الحرف اليدوية، وذلك بمنح هذه الاسر قروضاً ميسرة تتناسب ومشاريعهم ،والمساعدة في تسويق منتجاتهم من خلال البازارات الخيرية المؤقتة والدائمة .
- 4- تشجيع انشاء وتأسيس الشركات والمشروعات والورش الخاصة ذات راس المال المحدود ووضع التشريعات الناظمة لها حيث انها تشكل 90% من عصب الاقتصاد الاردني فهي تتميز بتوفير فرص العمل امام الشباب المتعلم والشباب الذي لم يحظ بالتعليم والتأهيل كما وانها تعتمد في انتاجها على استغلال الموارد المتوفرة محلياً وقادرة على منافسة المنتجات المستوردة بما يخدم المستهلك المحلي .

6- تشجيع حركة المجتمع المدني وبناء مؤسساته

الواقع القائم

لم تنزل حركة المجتمع المدني بطيئة الوقع في كثير من المجالات التي تعمل على خلق حالة من التغيير والاصلاح حيث لاتزال الاعراف والتقاليد والموروثات التاريخية هي المحددات الاكثر قبولاً ورواجاً لدى مختلف الشرائح الامر الذي يبعد روح القانون عن السيطرة على حياة المؤسسات وتطبيقاتها وتحول دون سيادة القانون وفتح الفرص المتكافئة امامها لجعل المستقبل اكثر اشراقاً وأملاً...

السياسات المقترحة

ان الادراك لخطوات الاصلاح يقتضي ان يطرح الحزب السياسات الاصلاحية التالية:

- 1- ضرورة الانتقال من الحالة المدينة للمجتمع وتعزيز النهج الديمقراطي للدولة بتوسيع نطاق الحريات ضمن مفاهيم البحث عن الايجابيات واستغلالها الاستغلال الامثل لبناء الدولة المتقدمة .

- 2- تطبيق مبدأ المواطنة على كافة مركبات وفئات المجتمع الاردني سواء بسواء تحت مظلة سيادة القانون.
- 3- تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف والتعليم دون استثناءات .
- 4- رفع القيود عن تحركات ونشاطات مؤسسات المجتمع الحزبية والنقابات المهنية والاتحادات العمالية والطلابية كل حسب الاهداف الواردة في القوانين الناظمة له
- 5- الغاء لاعتبارات القائمة على الفئوية والعشائرية السياسية والمحسوبية والواسطة ومحاربة الفساد بكافة اشكاله وتطبيق العدالة بحق العابثين والمتلاعبين بمقدرات الدولة والمواطنين.
- 6- استقلال القضاء والفصل بين السلطات والتميز بين سلطات ورئيس مجلس القضاء الاعلى وسلطات وزير العدل، وصولا لتحقيق العدالة للجميع ودون تمييز ودون تأثير على القرارات والاحكام الصادرة عنهما ...

7- رفع القدرات التنافسية للدولة

الواقع القائم

أثبتت الادارة المباشرة لاقتصاد الدولة ضعفها وعدم انتاجيتها بل وتأثيرها السلبى على ميزان المدفوعات، حيث ان نفقات الدولة العالية اوقعتها في مديونية مرتفعة ورفعت معدل التضخم ونسبة البطالة ولكي تعالج الحكومة هذه المديونية اتجهت الى تحويل مؤسسات الخدمة العامة وبعض المشاريع الانتاجية الى القطاع الخاص بما عرف بالخصخصة وكانت خطوة موفقة لم يتم استغلال الايرادات المتأتية منها في الاتجاه الصحيح، ولكن الحكومة قامت بتأسيس مؤسسات عامة موازية ، فلا خصصه ولا انتاج وبقيت هذه المؤسسات تستهلك دونما اداء يذكر.

السياسات المقترحة

إن الرؤية المستقبلية لاقتصاد البلاد هي في تحويله من اقتصاد موجه الى اقتصاد سوق مع مراقبة الدولة بما يخدم ويحمي الاقتصاد والمواطن وذلك من خلال :

- 1- خصخصة المؤسسات الحكومية بشروط عادلة وبما لا يترك تأثيراً سلبياً على مصلحة المواطن .

- 2- ايجاد رقابة حكومية على الاسعار تستطيع كبح جشع المستغلين والمحتكرين والتدخل بالمنافسة ان لزم الامر من خلال طرح السلع للسوق من قبل المؤسسات الاستهلاكية العسكرية والاستهلاكية المدنية .
- 3- خلق كوادر محلية مدربة ومؤهلة فنياً وتكنولوجيا وادارياً قادرة على ادارة مقدرات الدولة وعلى تقديم الخدمة لطالبيها كماً ونوعاً وعلى كافة الاصعدة الصحية والتعليمية والسياحية .
- 4- الابقاء على المؤسسات المحققة للربح من بين المؤسسات العامة وتحويل موظفيها للقطاع العام وحسب الكادر العام وتطويره.

8- بناء شبكة الامان للمجتمع

الواقع القائم

إن مجتمعاً يعاني من قلة في مزايا الحماية لا يمكنه تعزيز قدراته على الانتاج وبناء اقتصاد قوي، اذا تم ذلك في ظل حرص الافراد الدائم تجاه العوامل الاساسية التي تكفل لهم ولابنائهم الامان الاجتماعي والمعيشي نتيجة لاجساسهم بالقلق والخوف.

السياسات المقترحة

- يرى الحزب انه يتوجب من اجل بناء مجتمع معطاء صحي ان تتوفر له الحماية اللازمة على النحو الاصلاحى التالي :
- 1- شمول كافة افراد المجتمع بمنفعة التأمين الصحي .
 - 2- شمول المواطنين بمظلة الضمان الاجتماعى .
 - 3- تكريس المبادرة الملكية السامية سكن كريم لعيش كريم بتوفر سكن لكل مواطن ودعم هذه المبادرة بكل الوسائل المتاحة وخاصة من القطاع الخاص بخفض الكلفة على المواطن .
 - 4- توفير التعليم المجاني للجميع على السواء إن أمكن او بتكاليف مخفضة دون تمييز او استثناء وتدل الدراسات على ان واردات الجامعات الحكومية من الرسوم المدفوعة من المواطنين من خلال فواتير الخدمات الرسمية المقدمة لهم تبلغ حوالي 340 مليون دينار في خمس سنين سنوياً ، وهذا المبلغ إن احسنت ادارته يكفي او يكاد لتعميم التعليم الجامعي المجاني .

المحدد الاساس الثاني تعزيز القدرات التنافسية ومجتمع المعرفة

الواقع القائم

1- كان الاردن وما زال يمتاز بشغف ابنائه للعلم والتعليم ويسجل لهم سبق والتقدير في تطوير العملية التعليمية لدى الدول العربية الشقيقة وخاصة دول الخليج العربي والجزيرة العربية، وبالقياس الى امكانياته ومقدراته ورقعته الجغرافية وعدد سكانه فان الاردن يعبر عن الدولة العربية الاولى من ناحية عدد انتشار الجامعات فيه وتقديم الخدمة التعليمية الجامعية بالاضافة لابنائها الى طالبها من دول الجوار ومن الدول العربية والاسلامية الاخرى، وتنتشر في الاردن الجامعات الاهلية المملوكة للقطاع الخاص بالاضافة الى الجامعات الرسمية ويبلغ عدد الجامعات في الاردن (18) جامعة .

وبالاضافة الى المدارس الحكومية فان الاردن يمتاز بكثرة المدارس الخاصة التي تتبع لاستثمارات القطاع الخاص ابتداءً من مرحلة الحضانة وانتهاءً بمرحلة التوجيهي .

يفتقر القطاع التعليمي في الاردن الى التأهيل الكافي للمعلمين والى الادارة المتخصصة والى منهجية التعامل مع الطلبة وللوسائل المتقدمة فنياً وتكنولوجياً . كما تفتقر المدارس الى المكتبات العلمية واجهزة البحث العلمي والمختبرات بالاضافة الى افتقارها لوسائل الراحة والعناية الصحية من تدفئة ومياه وعيادات طبية وملاعب ملائمه .

تعتبر الخدمات التعليمية من العناصر المهمة في بناء الاقتصاد الاردني ورافداً هاماً من روافد الدخل القومي، حيث ان الاردن وكما أسلفنا يعتبر مصدراً للقوى البشرية الشابه للدول المجاوره التي تعاني من نقص في هذه القوى المنتجه ، والعامل الاردني يتمتع بشهرة واسعة في هذه الدولة وخاصة الخليجية بكفاءته المهنية ومهاراته الادارية والتزامه الخلقي والادبي والمثابره والنشاط ويرى حزبنا أنه لا بد من تطوير هذه الكفاءات والمهارات وتزويد شبابنا باحدث المعلومات التكنولوجية لتعزيز قدراته التنافسية في عالم تربطه الان شبكة من المعلومات الشاملة لكل انواع العلوم وشتى مناحي الحياة .

السياسات المقترحة

وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف فاننا نرى ان اصلاح العملية التعليمية للاستفادة الكاملة منها اقتصادياً يكون من خلال ما يلي :-

اولاً الخدمات التعليمية

- 1- اصلاح التعليم بالغاء التعليم النمطي واستبداله بتعليم جديد قادر على خلق كوادر تواكب المستقبل حسب التوقعات والدراسات وتستطيع اعادة صنع التاريخ من جديد، ورفع مستوى المعلمين وتحسين المدخلات التعليمية وتطوير المنهاج التعليمي الاساس والجامعي .
- 2- تشجيع البحث العلمي المؤدي للابداع والابتكار وبالتعاون التام بين القطاعين العام والخاص والجامعات الاردنية والمجلس الاعلى للعلوم والتكنولوجيا ودعم مبادرة مدرستي كمبادرة ريادية هادفة .
- 3- البحث عن اطر حديثة تواكب العصر الحديث الذي يعتمد على الطاقة التكنولوجية حيث بدأ العالم الحديث يستخدم الطاقة الصناعية التي تعتمد على استخدام الوسائل التكنولوجية مستغنياً عن استخدام وسائل الطاقة الطبيعية البطيئة .
- 4- تغيير المناهج الجامعية بما يؤدي الى خلق حالة وطنية باعداد جيل اردني مسلح بوسائل المعرفة والتدريب والمهارة وخلق قيادات قادرة على قيادة وتوجيه الجيل القادم للاستفادة منهم كمواطنين مطلوبين للاخرين بما يتمتعون من اقتدار.
- 5- دعم المبادرات التي تقوم بها الوزارات لزيادة اعتمادها على التكنولوجيا كمبادرة "حكيم" ومبادرة "جهاز كمبيوتر لكل طالب"
- 6- دعم البحوث العلمية التطبيقية المتعلقة في المناحي الهامة التي تستهدفها التنمية والتنافسية .
- 7- الغاء امتحان التوجيهي (الشهادة الثانوية العامة) لما يشكله من رهبة في نفوس الطلبة ولعدم جدواه في قياس مقدره الطالب على التحصيل العلمي مع اعاده النظر في التعليم الاساسي والالزامي كاملاً بحيث تقسم الدراسة الى مراحل تبدأ بالمرحلة التأسيسية للطالب وتمتد الى ستة سنوات ثم مرحلة المشاركة لمدة سنتين ثم مرحلة التخصيص وتمتد الى اربع سنوات يتخرج منها الطالب للالتحاق مباشرة بالجامعة .

- 8- اعادة النظر في اسس القبول الجامعي على اساس تكافؤ الفرص والغاء الاستثناءات وزيادة الاهتمام بالطلبة القاطنين في الريف والبادية وذلك ببناء مدارس مناسبة لهم وتقوية التعليم منها من خلال تعيين معلمين اكفاء مع صرف علاوات مجزية لهؤلاء المعلمين لتشجيعهم على المزيد من العطاء والخدمة في تلك المناطق وبذلك تتاح لهؤلاء الطلبة الفرصة للتنافس مع زملائهم في المدنية بكل جدارة واقتدار .
- 9- تنفيذ توجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بتدريس الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات لطلبة المدارس ابتداءً من المرحلة الاساسية حسب مناهج معدة لهذا الغرض تناسب أعمار الطلبة وقدراتهم الاستيعابية .
- 10- تأهيل وتدريب المعلمين على كيفية التعامل مع الطلبة علمياً وسلوكياً وتنمية شخصية الطالب وذلك من خلال دورات تأهيلية منظمه ومكثفه .
- 11- إنصاف المعلمين مادياً لتخفيف معاناتهم بما يعينهم على حياه كريمه ترفع من سويتهم وترتقي بهم الى المستوى الذي يليق بهم ويحافظ على كرامتهم .
- 12- بناء المدارس النموذجية والواسعة للقضاء على ظاهرة الازدحام الطلابي والوصول الى صفوف بأعداد نموذجية لزيادة استيعاب الطلبة ، وتزويد هذه المدارس بمكتبات علمية واجهزة بحث علمي ومختبرات واتاحة المجال للطلبة للبحث واعداد دراسات متخصصه من خلال الانترنت وتشجيعهم على البحث بتخصيص جوائز للمتفوقين . بالاضافه الى تزويد هذه المدارس بوسائل الراحة والعناية الصحيه والتدفئة والمياه النقيه والملاعب الرياضية .
- 13- التوسع في منح التراخيص للمستثمرين من القطاع الخاص في القطاع التعليمي ومنح التسهيلات والحوافز لمن يقيم مشروعه الاستثماري في المناطق الاقل حظاً .
- 14- تشكيل لجنة مراقبة ومساءلة يشارك بها القطاع الخاص لتقييم العملية التعليميه باستمرار وتقديم توجيهات باتجاه التطوير والتحديث .
- 15- انهاء البيروقراطية والروتين والترهل الاداري والانفرادية بالعمل واتخاذ القرار وربط الجامعات والمدارس مع الوزارة بشبكة معلومات وبيانات وتغذية هذه الشبكة بأية مستجدات وأرشفة هذه المعلومات حاسوبياً .

2- الخدمات الصحية

الواقع القائم

تعاني الخدمات الصحية من نواحي كثيرة تعيق دورها في تقديم الدعم اللازم لاقتصاد الدولة فنياً وادارياً وتسويقياً .

فمن الناحية الفنية فانها تفتقر للبحث العلمي ووسائل التكنولوجيا المتطورة والاتصال مع المؤسسات الصحية العالمية المتطورة ومن الاستثمار في القطاع الصحي بانشاء مشاريع صحية كبيرة من قبل القطاع الخاص فقد ارتكز الاستثمار في هذا المجال على انشاء مصانع الادوية الجينية، وبعض المشافي ذات السعة السريرية المحدودة دون ايجاد مراكز للبحث العلمي وتفتقر مصانع الادوية الاردنية الى المواصفات العالمية التي تجعل منها مصدراً للدول الاوربية ومنافساً قوياً للادوية العالمية . ومن الناحية الادارية فان المؤسسات الصحية تفتقر الى الكفاءات الادارية المتخصصة والمؤهلة والمؤهلة لتطوير الاداء الاداري من اجل تقديم خدمات مميزة لنزلائها بالاضافة الى ضعف الرقابة والمساءلة .

أما من الناحية التسويقية والاعداد فمؤسسات الصحية تفتقر الى الكفاءات التي تستطيع تسويق اهدافها وتصنع البرامج اللازمة للتسويق محلياً وخارجياً بالاضافة الى افتقارها الى الكوادر المؤهلة لتقديم الخدمات التمريضية والفندقية المميزة .

السياسات المقترحة :

- وفي هذا المجال فاننا نرى ان وسائل تحسين الخدمات الصحية تتلخص فيما يلي:
- 1- رفع مستوى الخدمات الصحية الى مستويات أعلى تحفظ للاردن تفوقه من خلال مراكزه الطبية المتميزة والمتقدمة في معالجة بعض الامراض الخطيرة كمركز الحسين للسرطان، والمركز الوطني لأمراض الغدد والسكري والوراثة، ومدنية الحسين الطبية، وكليات الطب في الجامعات الاردنية .
 - 2- ايجاد مراكز متقدمة للبحث العلمي بدعم من القطاع الطبي الخاص وبالشراكة مع المؤسسات الصحية والعلاجية العالمية المتقدمة .
 - 3- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار بهذا القطاع بانشاء مشاريع علاجية كبيرة على غرار المؤسسات الصحية العالمية وذلك باستقطاب المرضى من الخارج وخلق سياحة علاجية .

- 4- تطوير الجهاز الاداري للمؤسسات العلاجية العامة والخاصة وتدريب مساقات جامعية خاصة بادارة المستشفيات والتركيز على تعليم وتأهيل مرضيين وتدريبهم على كيفية العناية الجيدة بالمرضى من كافة النواحي الانسانية والمحافظة على النوعية والجودة في تقديم الخدمة وتسويق الصحة العلاجية .
- 5- توفير البنية التحتية المتكاملة ،وحوسبة كافة المعلومات الخاصة بالمرضى .

3- الخدمات السياحية :

الواقع القائم

يمتاز الاردن بمزايا سياحية تجعله محط انظار العالم ومركزاً سياحياً هاماً على المستوى المحلي والاقليمي والدولي فموقعة الجغرافي وطبيعة تجعل منه موقعاً سياحياً ترفيهياً ،وأثاره الحضارية ومنها البتراء التي صنفت من عجائب الدنيا السبع ووادي رم والاثار الحضارية المنتشرة في كافة انحاء الاردن والتي تمثل حضارات امم تعاقبت على الاردن والبحر الميت اخفض منطقة في العالم عن سطح البحر وتمثل هذه الاثار بما فيها الاثار الدينية ثروة قومية هائلة ان احسن استخدامها ستكون داعماً قوياً للاقتصاد الاردني ولتدعيم السياحة، فالإيرادات المبينة تالياً تبعاً للسنوات التي ظهرت فيها النشرات التي اصدرها البنك المركزي توضح حجم الدعم الذي تسهم فيه:

| السنة | مليون دينار |
|-------|-------------|
| 2004 | 942.8 |
| 2005 | 7091.4 |
| 2006 | 1460.8 |
| 2007 | 1638.3 |
| 2008 | 2088.5 |

السياسات المقترحة

وحفاظاً على حجم الواردات المتوقع زياداتها وفق تخطيط سياحي دقيق ،واستدراكاً للتوقعات المؤمل تحقيقها،فاننا نرى ان يتم تنفيذ ما يلي :-

- 1- دعم السياحة وتنويع المنتج السياحي وتطوير وسائل التسويق وتوفير المرافق السياحية وتوسيع استخدام الايدي العاملة في هذا القطاع وتطوير السياحة النوعية.
- 2- الاهتمام بالمثلث السياحي المتمثل في مثلث البتراء – وادي رم- العقبة وتطوير البنية التحتية وتوفير وسائل النقل الحديثة والمتطلبات للسياح للاقامة اطول
- 3- ابراز التراث الشعبي عند استقبال السائحين في الاماكن الاثرية بالزري الشعبي التراثي والالحن الشعبية المميزة والمتحف التاريخية والطبيعية وغيرها...
- 4- تسويق السياحة من خلال كوادر مؤهلة ومدربة على فن التسويق السياحي من خلال مناهج دراسية متخصصة وتشجيع السياحة الداخلية بتخفيض التكلفة على المواطن الاردني.
- 5- تشجيع الاستثمار الخاص بالقطاع السياحي بتأسيس شركات اهلية تعني بتسويق كافة الاماكن السياحية بكادر اردني مؤهل لهذه الغاية وتوفير التطلبات الاساسيه والفردية والكمالية لراحة السياح واستجمامهم .

4- قطاع الاتصال والتكنولوجيا

الواقع القائم

غالباً ما يتم الامر الذي يقتضي تأسيس قطاع الاتصال والمعلومات لتقديم الخدمات ذات الاداء العام للمالية العامة للدولة ،وان الارتقاء بمستوى خدمات هذا القطاع يعمل على رفع درجة التنافسية له مع القطاعات المختلفة للعمل على تعزيز الشراكات الدولية للاردن ونجاحه في مجال البرمجيات والتطبيقات وانجاح برنامج الحكومة الالكترونية لرفع كفاءة الاداء الحكومي والتسهيل على الناس لانجاز معاملاتهم والتقليل من هدر الطاقة والتنقل والولوج في عالم التكنولوجيا المتطورة .

السياسات المقترحة

إن الرؤية الجادة للتحرك نحو رفع سوية هذا القطاع الهام يفرض علينا أن نتجه الى تنفيذ ما يلي :

- 1- ان يتم تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع المواصلات بانشاء شبكة مترو تربط بين المناطق المختلفة .

2- تأسيس مركز معلومات محوسبة يستطيع اي مواطن ان يطلع على المعلومات التي يريدونها من خلال الدخول على ال web site .

3- الانتقال الى e.m الادارة الالكترونية . وهي احدث علوم حالياً في اوروبا وامريكا سيما في الاردن جامعة تدرس هذا العلم على مستوى الماجستير وهي الوحيدة بالمنطقة.

4- تعميم التكنولوجيا المتطورة في اساليب التعليم والحياة العملية لمؤسسات القطاعين العام والخاص ،زاداً يومياً يستقي منه الجيل والناشئة قوته المعرفي باستمرار.

5- القطاع الصناعي

الواقع القائم

يعاني القطاع الصناعي في الاردن من نقص في الطاقة الكهربائية والمياه والكفاءات المدربة التي تتمتع بمهارات عالية وهذا ينعكس سلباً على جودة ونوعية المنتج كما يعاني ايضاً من ضعف في التسويق الخارجي . وتتكون الصناعة الاردنية من ثلاث قطاعات رئيسية سنأتي على ذكرها هي: **الصناعات الاستخراجية، والصناعات التحويلية، وتمديدات، الكهرباء والمياه الساخنة والغاز.**

وتواجه الصناعة في الاردن قوانين التجارة العالمية من حيث فتح الاسواق المحلية للدول المنتظمة بالتجارة الدولية ولا تستطيع منافسة البضائع الصينية على سبيل المثال ولا منافسة منتجاتها الدول التي بها الطاقة رخيصة جداً وكذلك الايدي العاملة الرخيصة .

القطاع الاول : الصناعات الاستخراجية

يتميز الاردن بوفرة العديد من الخامات الطبيعيه ومن اهمها الفوسفات والبوتاس بالاضافة النفط والغاز الطبيعي والاحجار .

القطاع الثاني : الصناعات التحويلية :

واهمها الاسمدة والاسمنت والمنتجات البترولية والاحماض الكيماوية والصناعات الخفيفة .

القطاع الثالث : الكهرباء

وتمثل الكهرباء المنتجه للاستهلاك المحلي والجدول التالي يبين كميات الانتاج من الصناعات الرئيسية حسب نشرة البنك المركزي الصادرة في شباط 2010

| الفترة | الصناعات الاستخراجية | | | | | الصناعات الاستخراجية | | |
|--------|----------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-----------------|----------------------|--------------------------|-------------------------------|
| | فوسفات الف طن | بوتاس الف طن | الاسمده الف طن | احماض الف طن | كلنكر الف طن | اسمنت الف طن | منتجات بترولية الف طن | الكهرباء م . كيلو واط ساعه |
| 2005 | 6374,7 | 1829,1 | 790,3 | 1613,6 | 3374,7 | 4045,9 | 4213,7 | 9359,3 |
| 2006 | 5870,8 | 1699,4 | 861,8 | 1668,6 | 3419,2 | 3967,4 | 4017,2 | 9227,4 |
| 2007 | 5541,4 | 1794,4 | 831,0 | 1502,0 | 3367,2 | 3969,3 | 3740,4 | 10077,5 |
| 2008 | 6265,6 | 2004,6 | 787,8 | 1393,2 | 3578,8 | 4283,7 | 3670,2 | 9023,3 |

ويلاحظ أنه يوجد تراجع بالانتاج فيما عدا عام 2008 حيث زاد انتاج الفوسفات والبوتاس والاسمنت بنسب تراوحت بين 7,9 % للاسمنت و 13,1 % للفوسفات والجدول التالي يبين ما تم تصديره من الصناعات الرئيسية (بالالف طن) حسب البيانات الصادرة عن ميناء العقبة .

| الفترة | فوسفات | بوتاس | اسمده | اخرى |
|--------|--------|--------|--------|-------|
| 2005 | 4006,3 | 1570,5 | 1060,6 | 906,2 |
| 2006 | 3254,4 | 1372,4 | 1157,8 | 782,6 |
| 2007 | 3604,3 | 1573,6 | 1055,3 | 934,1 |
| 2008 | 3975,9 | 1563,3 | 968,6 | 852,4 |

ويلاحظ التراجع السنوي بالكميات المصدرة عن عام 2005 والجدول التالي يبين الصادرات الوطنية للسلع الصناعية الرئيسية :

| الصف | 2005 الف دينار | 2006 الف دينار | 2007 الف دينار | 2008 الف دينار |
|----------------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|
| الفوسفات | 119,341 | 112,894 | 138,318 | 371,92 |
| البوتاس | 196,138 | 181,242 | 227,420 | 545,264 |
| الاسمده | 122,521 | 151,468 | 217,800 | 421,468 |
| الاسمنت | 12,078 | 4,700 | 6,687 | 25,134 |
| احجار | 7,444 | 7,051 | 8,391 | 12,095 |
| احماض كيمياوية | 87,146 | 89,592 | 72,270 | 214,839 |
| منتجات دوائية وصيدلانتة | 198,624 | 210,785 | 300,131 | 353,113 |

ويلاحظ من قراءة الجدول السابق أهمية صناعية المنتجات الدوائية والصيدلانية والاحماض الكيماوية وخاصة حامض الفوسفوريك في دعم اقتصادنا الوطني كما يلاحظ ان الايراد المتأتي من التصدير قد قفز قفزه نوعيه عام 2008 نتيجة ارتفاع الاسعار .

السياسات المقترحة : إن دعم هذا القطاع يتطلب اتباع السياسات التالية:

1 - البحث عن المدخلات الاساسية للمنتج الصناعي وتوسعة النشاط .

2 - تخفيض الضرائب على مدخلات الانتاج الصناعي .

3 - تعديل نظام المواصفة الاردنية بما ينسجم مع المواصفات العالمية لضمان انتاج منتجات منافسة .

4 - تطوير منهاج التدريب المهني لكي يتفق مع احتياجات الصناعة الاردنية والمحافظة على الصناعات الصغيرة وعدم المبالغة بالاجور بحيث يتم انصاف العامل .

5 - العمل على فتح اسواق جديدة امام المنتج الاردني من خلال اتفاقيات التبادل التجاري التي تبرمها الدولة مع الدول الاخرى .

6 - انجاز المشروعات الكبرى في مجال الصناعة السمادية المنغنيز والمغنسيوم واستكمال بعض الصناعات السمادية المشتركة مع الهند واليابان وتعزيز التواصل بين شركات الفوسفات والبوتاس والمنغنيز والمغنيسيوم وتصنيع السماد لدعم البحث والتطوير .

7 - تنفيذاً لرغبة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم واستفاده من القدرات الفنيه والعلمية التي يتمتع بها ابناء القوات المسلحة فإنه يتوجب تقديم الدعم للقوات المسلحة للبناء صناعات دفاعية كصناعات هامه وثقله تخدم مصلحة الوطن وتزويده من انواع جديده لكفايئة بدل الاستيراد .

6- القطاع الزراعي

الواقع القائم

تبلغ مساحة الارض الزراعية 7,8 % من مجمل مساحة المملكة اي حوالي 7,623 كيلو متر مربع مستغل منها حوالي 2,5 % وقد قامت الدولة بتوزيع نسبة كبيرة منها على العشائر , وتعاني الزراعة في الاردن من قلة المياه حيث يعتمد المواطن الاردني في الزراعة على مياه الامطار كما تعاني الارض الزراعية من الزحف العمراني المستمر

عليها ومن خطر التصحر ، وينعكس ذلك على انخفاض كميات الانتاج وارتفاع اسعارها على المستهلك ويتكون الانتاج الزراعي من ثلاثة حقول زراعية هي :

1 - المحاصيل الحقلية كالقمح والشعير والعدس والذره والبرسيم

2 - الخضروات كالبنندورة والباذنجان والخيار والفقوس والزهرة والملفوف والبطيخ والشمام والبطاطا والكوسا .

3 - الاشجار المثمرة كالزيتون والعنب والحمضيات والموز والتفاح والدراق ويشكل القمح والزيتون العنصران الاساسيان في غذاء السكان في الاردن والجدول التالي لكميات الانتاج يبين مدى التراجع في الانتاج الزراعي نظراً لعدم ايلاء هذا القطاع الاهتمام الكافي

| 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | الف طن |
|-------|-------|-------|-------|-------|------------------|
| | | | | | المحاصيل الحقلية |
| 7,8 | 21,0 | 2,9 | 34,4 | 13,2 | قمح |
| 10,3 | 13,5 | 18,4 | 31,8 | 21,0 | شعير |
| 0,2 | 0,2 | 0,3 | 0,8 | 0,6 | عدس |
| 29,3 | 18,8 | 20,5 | 36,2 | 19,2 | ذره صفراء وبيضاء |
| 162,6 | 89,8 | 275,5 | 264,6 | 296,2 | برسيم |
| | | | | | الخضروات : |
| 600,3 | 610,2 | 545,6 | 598,9 | 449,5 | بنندوره |

| | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-----------------|
| 99,9 | 98,1 | 95,6 | 99,2 | 82,9 | بادنجان |
| 127,9 | 153,6 | 146,4 | 169,2 | 102,4 | خيار وفقوس |
| 77,2 | 80,0 | 100,0 | 106,6 | 121,4 | زهرة وملفوف |
| 139,8 | 98,9 | 160,0 | 172,1 | 165,3 | بطاطا |
| 48,8 | 54,5 | 61,8 | 72,3 | 55,5 | كوسا |
| | | | | | الاشجار المثمرة |
| 94,1 | 125,0 | 146,8 | 113,1 | 160,7 | زيتون |
| 26,4 | 27,6 | 32,2 | 34,5 | 32,4 | عنب |
| 92,3 | 90,4 | 139,2 | 136,3 | 127,8 | حمضيات |
| 41,5 | 34,9 | 42,1 | 32,2 | 37,1 | موز |
| 34,9 | 31,5 | 46,4 | 45,6 | 42,4 | تفاح |
| 20,8 | 19,0 | 12,6 | 13,0 | 13,1 | دراق |

وقد بلغت الارقام القياسية للاسعار كما يلي (100 = 1997)

| | | | | | |
|---|-------|-------|-------|-------|------------------|
| 45,9 | 64,6 | 70,1 | 12,5 | 81,1 | المحاصيل الحقلية |
| 173,8 | 162,2 | 178,8 | 193,9 | 173,0 | الخضروات |
| 174,6 | 187,4 | 217,4 | 190,2 | 220,4 | الاشجار المثمرة |
| وبلغت قيمة الناتج المحلي من الزراعه (مليون دينار) | | | | | |
| 383,9 | 307,1 | 275,8 | 246,2 | 202,1 | |

ونظراً للمستجدات التي فرضتها الاسواق العالمية بالغذاء فإن دعم هذا القطاع بات متطلب هام في رفق الاقتصاد الوطني في ظل التحديات والاشكاليات التي يعاني منها .

السياسات المقترحة :

ونحن نرى ان المعالجات التالية يمكن ان تسهم اسهاماً كبيراً في التغلب على هذه التحديات والاشكاليات :

- 1 - زيادة انشاء السدود لتجميع مياه الامطار
- 2 - زيادم محطات تحلية المياه العادمة للاستفادة منها للزراعة باكبر كمية ممكنة.
- 3 - استغلال مياه حوض الديسي وجرها لعمان حيث تروي الاراضي التي تمر بها وتكفي الاردن كما اثبتت الدراسات لمدة 183 سنة على اساس تعداد سكاني يصل الى (12) مليون نسمة .
- 4 - احياء مشروع قناة البحرين لرفع منسوب مياه البحر الميت وبالتالي حماية الاراضي الزراعية المجاورة من خطر الاملاح التي تتسرب اليها وحماية المياه الجوفية الى جانب البحر الميت .
- 5 - وضع التشريعات اللازمة للحد من الزحف العمراني على الارض الزراعية والقيام بالاجراءات اللازمة لمنع الزحف التصحري .
- 6 - ايجاد مخطط شمولي يراعي عبره تقديم حوافز للمستثمرين الراغبين في الاستثمار في هذا القطاع .
- 7 - منح القطاع الزراعي رعاية اكبر من قبل الحكومة، والتوسع في الزراعات المنتجة للدخل كالزيتون والتمور والعنب والافوكادو والتركيز على زراعة

القمح الاردني وتطوير المراعي و انتاج الاعلاف لتربية الماشية وسع العجز في الطلب على اللحوم وتحويل الزراعه في الاردن الى مفهوم صناعة الزراعه التي تقوم على التحديث والاولويات .

المحدد الاساس الثالث: تعزيز موارد الاردن من الطاقة والمياه والبيئة والحفاظ على

..

الواقع القائم

" لم تشهد موارد الاردن من الطاقة والمياه والبيئة والحفاظ على المواد المتاحة من ارض ومياه وهواء" تعزيزاً في الجهود المبذولة على مدى السنوات المنصرمة بما يناسب اهميتها ودورها في بناء الحياة الاقتصادية الحديثة في مجتمع يتسم اقتصاده باقتصاد والخدمات ،

وتعتبر الطاقة المحرك الرئيس للاقتصاد فمنذ فجر التاريخ والانسان يبحث عن الطاقة ومصادرها فكان الفحم الطبيعي المصدر الاساسي للطاقة ومع تطور الحياة تم اكتشاف الفحم الحجري ثم الطاقة الرياح ومن ثم الكهرباء التي احدث اكتشافها ثورة تكنولوجية في العالم ،وبعد ذلك تم اكتشاف النفط والغاز الطبيعي ويعتمد العالم الآن اعتماداً رئيسياً على النفط والغاز في توليد الطاقة وتشغيل عجلة الاقتصاد وادواته ومن خلال بحثه المستمر عن مصادر اخرى للطاقة تنسجم وتطلعاته لبيئة نظيفة توصل الى الطاقة البديلة (النظيفة).

ولعل الوقوف على طبيعة الطاقة التي تسود مختلف المجتمعات سيلقي الضوء على ان البدائل المكافئة لها ،ستكون الوسيلة الانجع في حال توفرها لبناء اقتصاد متجدد ضمن تكاليف اقتصادية بسيطة ،فالطاقة التي اصطلح على وجودها التقليدي في مجتمعات القرن الماضي ستشكل مما يلي:

أ- الطاقة الاحفورية

وهي الطاقة المستخرجة والمتولدة عن النفط والغاز وهي مكلفة جداً الان وخاصة بعد ارتفاع اسعار النفط والفترة الزمنية المحدودة التي تغطيها هذه الطاقة قبل ان ينضب معينها ، ونظراً لتذبذبه اسعار النفط فانه يتسبب في عدم وجود استقرار اقتصادي على المستوى العالم ، وتتأثر البيئة بالتلوث بسبب الغازات المنبعثة من احتراق النفط وتتسبب في ارتفاع درجة الحرارة لتأثر طبقة الاوزون بها فتحدث خلخلة في موازين الطبيعة تنعكس على الحياة على الارض وكذلك مشكلة الاحتباس الحراري ومعالجة اسبابها

ب- الطاقة البديلة

ولذلك بدأ العلماء والخبراء في الدول المتقدمة في البحث عن بدائل للنفط والغاز من اجل توليد طاقة نظيفة تؤدي الغرض وتحفظ البيئة، وتأتي على الاشكال التالية:

1- الطاقة النووية.

2- الطاقة المتولدة عن الرياح.

3- الطاقة المتولدة عن اشعة الشمس.

4- والطاقة المتجددة او الخضراء.

أم الطاقة الخضراء هي ما تجرى الان الابحاث بشأنها وهي تتولد من بقايا النباتات والحيوانات ويرى الباحثون انه يجب تعميم الاستفادة من تكنولوجيا توليد الطاقة الخضراء على جميع دول العالم بدون استثناء حتى ينعم العالم ببيئة نظيفة واستقرار اقتصادي اخذين بالاعتبار ان الاعتماد على الطاقة الاحفورية سيقبل تدريجياً الى ان ينتهي عام 2050 حسب ما تدل عليه الدراسات .

واما المياه وهي شريان الحياة فانها آخذة بالنضوب نظراً لزيادة الاستهلاك عليها وتأثرها بالتقلبات المناخية ونضوب العيون والأبار الارتوازية، لقلة تغذيتها نظر لقلة مياه الامطار الموسمية السنوية..

السياسات المقترحة :

ومن منطلق الفهم لأهمية الطاقة والمياه، فإننا نرى ان حل هذه المشكلة التي يعاني منها الاردن مثله كمثل باقي دول المنطقة يكمن فيما يلي :-

1- استخراج خامات المعادن المشعة ومتابعة تطويرها وخاصة اليورانيوم المتوفر في الاردن والذي يمكن الاستفادة منه لهذا الغرض ببناء مفاعل نووي للاغراض السلمية.

2- احياء مشروع قناة البحرين بالتعاون مع دول الجوار المعنيين تربط بين البحر الاحمر والبحر الميت والذي يوفر المنافع التالية:

أ- بناء محطة توليد كهربائية.

ب- ري واستصلاح الاراضي التي تمر بها القناة واستغلالها في الزراعة ومياه الشرب.

ح - المحافظة على العناصر المعدنية الموجودة في مياه البحر الميت نظراً لارتفاع منسوب المياه فيه والاستفادة من ذلك بتعزيز واستمرار استخراج البوتاس حيث ان استمرار انخفاض منسوب مياه البحر الميت يمكن ان موقف النشاطات شركة البوتاس تماماً بالإضافة الى امكانية بناء ما يقارب (43) مشروع استثمار للمعادن الموجود في مياهه، علاوة على ذلك فان انخفاض منسوب مياه البحر الميت تزيد من تركيز العناصر المعدنية فتبدا بالشرب للمياه الجوفية وبالتسرب للارض الزراعية المحيطة به فتدمرها

ولا تعود صالحة للزراعة بكلا الجانبين ولذلك فان ارتفاع منسوب المياه فيه بامداده بالمياه بواسطة القناة يحافظ على هذه الارض ويحميها.

3- متابعة نتائج العقود التي ابرمت مع شركتي الشركات الاجنبية شل وبرتش بتروليوم في مجال الصخر الزيتي والتنقيب عن الغاز لاستخراجها وتشجيع القطاع الخاص للدخول في هذا المنحى حيث تفيد الدراسات بان النفط المستخرج من الصخر الزيتي خفيف وقليل الكربون وبان مخزون الاردن منه يصل الى (400) مليون طن

4- توسعة مصفاة البترول الاردنية والتفكير في انشاء اكثر من مصفاة .

5- المشاركة بين القطاعين العام والخاص في توليد الكهرباء والعمل على فتح المجالات لبناء محطات اخرى تحدث التنافسية المطلوبة بما يؤدي ذلك على انخفاض اسعار الوقود.

6- تعزيز التعاون العربي في مجالات الطاقة والتأكيد على اهمية الربط الكهربائي العربي.

7- التوسع في مشاريع البحث عن النفط والغاز وخاصة غاز الريشة ومرحلياً شراء الغاز من الشقيقة مصر وتشجيع استخدام الاراضي الاردنية لنقل الغاز العربي الى اسواق اخرى للاستفادة

8- تقوية الروابط مع العراق الشقيق وبناء انبوب للنفط العراقي عبر الاردن .

9- تنفيذ مشروع مياه الديسي وتحلية مياه البحر .

10- وضع السياسات التي تحد من الهدر في الاستهلاك للمياه والطاقة والتقليل من الانفاق وتعظيم العوائد والحفاظ على بيئة نظيفة .

11- وضع استراتيجية للطاقة وتضمينها مناهج التعليم لاعداد كوادر مؤهلة في هذا المجال.

3- **المحدد الاساس الرابع** " تعزيز الجهود المبذولة في سبيل تنفيذ المشروعات الكبرى في المملكة وتوفير الاموال اللازمة لها وتوفير الظروف الملائمة وتنفيذها واخراجها الى حيز الوجود كالمياه والطاقة والصخر الزيتي وغيرها"...

الواقع القائم

السياسات المقترحة:

وفي هذا المجال لا بد من وضع سياسة مالية متكاملة باشراف القطاع المصرفي الاردني والعربي والدولي، وعقد لقاءات مع كبار المستثمرين عرباً وغير عرب واستدراج اهتماماتهم ووضع الاولويات والحوافز لهم لاجتذابهم لتنفيذ المشاريع الكبرى التي تتمثل في المشروعات التالية:-

- 1- مشاريع الطاقة والمياه والكهرباء .
- 2- مشاريع البنى التحتية التي تدعم التنمية كمشروعات الطرق التي تربط اجزاء المملكة ببعضها وتحسين معالم المنشأ فيها وتوفير الخرائط التفصيلية واللوحات الارشادية لتسهيل الحركة والتنقل .
- 3- بناء وسائل النقل العام وتعميمها وتنظيمها واحياء مشروعات خطوط السكك الحديدية لطرق عمان -الزرقاء- المفرق والحدود العراقية المفرق والحدو السورية وخط سكة حديد الحجاز - خط سكة حديد الاماكن المقدسة ودول الخليج وانشاء مشروع المترو او القطار الكهربائي .

4- توسعة مطار الملكة علياء.

5- تأكيد اهمية مشروعي بوابة العقبة وميناء زايد .

6- التقدم في مشروعات المناطق الخاصة وتحديد تخصصات كل منطقة من الانتاجات ولو لمشروع واحد لكل منطقة ،ضمن الخصوصية المنطقية كمنطقة جرش للسياحة ،ومنطقة المفرق للصناعة ،ومنطقة عمان لتكنولوجيا المعلومات ،ومنطقة اربد للصناعات الزراعية، والمثلث الذهبي الذي يتشكل من العقبة والبتراء ووادي رم للسياحة .

7- تعميم مشاريع الاسكان التي تحل مختلف المشاكل السكانية والبيئية والصحية والامن، وتنعش فرص بناء الطبقة الوسطى وتدعم مفهوم المواطنة والانتماء لدى مختلف الشرائح الاجتماعية.

4- المحدد الاساس الخامس وضع السياسات الاقتصادية التي تشمل السياسات المالية والسياسات النقدية والسياسات الاستثمارية بشكل خاص"

الواقع القائم

اثبتت الادارة المباشرة لاقتصاد الدولة ضعفها وعدم انتاجيتها بل وتأثيرها السلبي على ميزان المدفوعات، حيث ان النفقات الدولية الزائدة اوقعت الدولة في مديونية بلغت اكثر من ثمانية مليارات ورفعت معدل التضخم ونسبة البطالة لعدم وجود نفقات انتاجية وزيادة النفقات الجارية والراسمالية والتحايل على تخفيض نسبة البطالة بخلق بطالة مقنعة في اجهزة الدولة ومؤسساتها وبالتالي ايجاد ترهل اداري وبيروقراطية وخلقت روتين وتعقيدات في اجراءات واليات العمل في هذه المؤسسات وعندما ارادت الحكومة معالجة مديونياتها طرحت سندات خزينة بفائدة

6% اكتتبت فيها البنوك المحلية فامتصت بذلك السيولة مما ضيق الخناق على حرية البنوك في اعطاء التسهيلات الائتمانية او التوسع فيها، ولدى احتجاج البنوك خوفاً على ودائع المودعين قامت الحكومة بضمان هذه الودائع لمدة سنة ثم جددت الضمان سنة اخرى وبذلك تمكنت الحكومة من سداد الدين عقب رفضها للعرض الذي تقدم به نادي باريس لشراء ديونها بفائدة 3% وبدون اي شرط جزائي، وبدلاً من ان تتجه الحكومة الى التنمية الداخلية بعد خلاصها من الدين وضمن امكانياتها لجأت للدين مرة اخرى للتوسع في المشاريع الراسمالية او نفقات غير انتاجية فوصل الدين الى (11) احد عشر مليار دينار وهكذا اعادت الكرة الى نقطة الصفر.

وفيما يلي جدولاً بالمديونية الداخلية والخارجية والنتائج المحلي لغاية نهاية عام 2008

| 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | نهاية الفترة |
|-------|-------|-------|-------|-------|---------------------------------------|
| دينار | دينار | دينار | دينار | دينار | |
| 5754 | 3695 | 2961 | 2467 | 2082 | اجمالي الدين الداخلي |
| 5524 | 3522 | 2830 | 2316 | 1945 | 1-الحكومة المركزية (ضمن الموازنة) |
| 230 | 173 | 132 | 152 | 137 | 2- المؤسسات الحكومية بموازانات مستقلة |
| 842 | 749 | 798 | 30 | 249 | اجمالي ودائع الحكومة لدى المصارف |
| 613 | 520 | 351 | -202 | -35 | 1- ودائع (ضمن الموازنة) |
| 230 | 229 | 447 | 233 | 284 | 2- ودائع المؤسسات |

| | | | | | |
|-------------------------------------|---------|---------|--------|--------|--|
| 4918 | 4911 | 2479 | 2518 | 1980 | صافي الدين الداخلي (ضمن الموازنة) صافي الدين الداخلي ضمن الموازنة وبموازنات مستقلة |
| 4869 | 2946 | 2163 | 2437 | 1834 | |
| الدين الخارجي | | | | | |
| 1- قروض طويلة الاجل | | | | | |
| 3537.2 | 5150.5 | 5080.7 | 4948.9 | 5341 | |
| أ- حكومات عربية | | | | | |
| 390.7 | 382.1 | 360.9 | 339.5 | 305.1 | |
| ب- البلدان الصناعة الصناعية | | | | | |
| 1705.7 | 3263.3 | 3174.5 | 3045.5 | 3375.9 | |
| ت- حكومات اخرى | | | | | |
| 45.1 | 38.6 | 38.3 | 36.8 | 31.6 | |
| ث- مصارف وشركاء اجنبية | | | | | |
| 0.1 | 0.2 | 101 | 109 | 10.1 | |
| ج- مؤسسات اقليمية ودولية | | | | | |
| 1395.6 | 1466.3 | 1505.9 | 1525.7 | 1619.2 | |
| 2- السندات | | | | | |
| 10 | 1030.5 | 1030.5 | 1030.5 | 0.0 | |
| 3- عقود التأخير؟ | | | | | |
| 0.0 | 0.0 | 2.8 | 4.9 | 6.9 | |
| الرصيد القائم | | | | | |
| 3640.2 | 5253.3 | 5186.5 | 5056.7 | 5348.8 | |
| خدمة الدين الخارجي(اساس نقدي) | | | | | |
| 1954.5 | 478.2 | 445.5 | 421.9 | 492.4 | |
| خدمة الدين الخارجي(اساس استحقاق) | | | | | |
| 1954.5 | 618.8 | 593.6 | 576.7 | 654.2 | |
| مجمل المديونية | | | | | |
| 9509.2 | 8199.3 | 7349.5 | 7493.7 | 7182.8 | |
| الناتج القومي الاجمالي باسعار السوق | | | | | |
| 15731.1 | 12629.2 | 10789.5 | 9215.1 | 8308.5 | |
| نسبة الدين الخارجي للناتج القومي | | | | | |

| | | | | | |
|------|------|------|------|------|--------------------------------|
| 24.2 | 43.6 | 50 | 56.7 | 66.2 | معدل خدمة الدين (اساس نقدي) |
| 22.6 | 7.4 | 7.7 | 9.5 | 11.7 | معدل خدمة الدين (اساس استحقاق) |
| 22.6 | 9.5 | 10.3 | 12.3 | 15.5 | |

ويلاحظ من قراءة الارقام توالي ارتفاع المديونية الاجمالية ويزات تنامي الناتج القومي الذي لو احسنت اداراته وخصصت نسبة منه للتنمية لانتجت قدره على سداد الدين بدلاً من الرجوع للاقتراض سواء الداخلي او الخارجي وتمكنت من الهيمنة على التدفقات النقدية في الاقتصاد الاردني لاضعاف دور القطاع الخاص، وخلق فئات مستفيدة من العمل مع القطاع العام وترك الكثير من الفرص الاستثمارية بدون رعاية او عناية ويجعل دور الحكومة دور الجباية بدلاً من دورها الانمائي والاجتماعي.

وفيما يلي ميزانية الدولة الصادرة بموجب قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2010:-

| | | | |
|----|-------------------|---------------|-------|
| 1- | الايرادات العامة | 4.775.085.000 | دينار |
| | أ- المحلية | 4.445.085.000 | دينار |
| | ب- المنح الخارجية | 330.000.000 | دينار |
| 2- | النفقات العامة | 5.460.192.000 | دينار |
| | أ- الجارية | 4.499.478.000 | دينار |
| | ب- الرأسمالية | 960.714.000 | دينار |
| 3- | العجز | 685,107,000 | دينار |

وقد خصصت النفقات العامة لتغطية الرواتب والاجور والعلاوات وتسديد أقساط القروض الداخليه والخارجيه واطفاءات الدين الداخلي واطفاء سندات دين البنك

المركزي أما العجز فقد اعيد تقديره ليصبح 17'1 مليار دينار أي ما نسبته 7,3 % من اجمالي الناتج المحلي .

السياسات المقترحة :

ونرى في حزب الرسالة ان اتباع السياسات الاقتصادية التالية ستؤدي الى التخفيف من العجز المتنامي في موازنة القطاع العام سواء ما أدرج منها في قانون الموازنة أو في المؤسسات العامة خارج قانون الموازنة وعدم تنامي الدور الحكومي وزيادة .

1- الاقتصاد في الانفاق ورفع كفاءة التحصيل وتقدير المبادرات التي تعزز التكافل والعمل الاجتماعي وتقديم القدوة الحسنة كمبادرة التبرع بنسبة 20% من رواتب الوزراء .

2- مراجعة السياسة المالية برمتها واعادة النظر في حجم القطاع المالي وخصخصة المؤسسات الخدمية بشروط عادله واستعمال أموال الخصخصة في مشاريع تنمويه حسب برنامج مخطط له واستغلال فائض الاموال لاحتواء العجز في الموازنة والتصدي لقضية الدين العام .

3- تخصيص بنود في الميزانية للتنمية وتخفيض مخصصات النفقات الجارية والراسمالية التي تجاوزت 60% الى نسب مقبولة عالمياً والتي تتراوح ما بين 17 - 22 % علماً بأن نص الدستور يمنع ان تصل هذه النسبة وذلك بتشجيع القطاع الخاص على توظيف الخريجين في مختلف النشاطات عوضاً عن حشو الوزارات والمؤسسات العامة بالموظفين الذين يزيدون من بيروقراطية العمل ويرهقون موازنة الدولة .

4- تشجيع القطاع الخاص الداخلي والخارجي على الاستثمار والحد من دور الحكومه في الهيمنة على التدفقات النقدية في الاقتصاد وقطع الطريق على الفئات المستفيدة من العمل في القطاع العام .

5- الاستغناء عن العماله الوافدة أو الحدّ منها واحلال العمالة الوطنية محلها بتحسين مستوى دخل العامل الاردني ووضع وتفعيل التشريعات التي تساعد على ذلك .

- 6- اتاحة الفرصة لجميع الطلبة بالتساوي (مبدأ تكافؤ الفرص) للدراسة الجامعية بايقاف الاستثناءات التي تشغل حوالي 65% من مقاعد الجامعات الرسمية .
- 7- الاسراع في اعداد خطه كاملة على المدى القصير والمتوسط والطويل لاصلاح القطاع العام ورفع انتاجية وتحصيل نفقاته واصلاح النظام الضريبي بحيث تكون الضريبه تصاعديه على الدخل وأن تخفض نسبة الضريبة على النفط حيث ان استمرار الضريبه عليه ستؤثر على اكثر من 250 سلعه وبالتالي تؤدي الى زيادة التضخم .
- 8- العمل وبسرعة على مشاريع الطاقه والمشاريع الانتاجية .
- 9- اتخاذ المزيد من الاجراءات التشفية بين السياستين النقدية والماليه اللتان لاتزالان دون المستوى المطلوب وذلك بضبط النفقات والحد من تعدد الوزارات واستحداث دوائر رسمية .
- 10- اتخاذ الاجراءات لانعاش الاستثمار للمشاريع الكبرى والصغيرة والمتوسطة وبالعودة عن الغاء الحوافز التشجيعية والضريبية وترك القرارات بيد مجلس الوزراء الموقر بناء على تنسيب مجلس ادارة مؤسسة تشجيع الاستثمار لمواجهة مشكلة الفقر والبطاله .
- 11- استحداث دائرة متخصصة في وزارة الصناعة والتجارة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- 12- تطوير دور ديوان المحاسبه حيث ان هذا الديوان بوضعه الحالي غير مؤهل للقيام بدوره الرقابي والتشدد في مكافحة الفساد والترهل الاداري .
- 13- ايجاد سقف لربط الاجور بالتضخم بما ينصف العامل والمستثمر معاً .
- 14- تشجيع الشباب على الدخول في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطه وتوفير التمويل الراسمالي الجاري لهم من خلال مؤسسات اقراض بشروط ميسرة غير ربحيه وتفعيل مبادرة حضرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا باطلاق بنك الفقراء وتخصيص راسمال له وتفويضه باعداد الدورات التدريبية وخلق تجمعات انتاجية قطاعية أو نوعيه وتقديم خدمات لكثير من النشاطات التي تقوم بها الجمعيات الخيرية .

15- مساعدة كثير من الشركات المتعثرة للنهوض من عثرتها لاداء دورها الاقتصادي

16- العناية بالشركات والاشخاص الراغبين بالاستثمار وحمائتهم من النصب والاحتيال والابتزاز من مدعي الخبرة والمعرفة واعتماد الحكومه عدداً من الدور المتخصصة والمؤسسات الاستثماريه وفق معايير ومؤشرات واضحة لمن يشهد لهم بحسن السلوك وعلية الاداء لتقديم الخدمات للشركات والافراد الراغبين في الاستثمار .

17- اعطاء سوق عمان المالي وهيئة الاوراق المالية مزيداً من الليونة والتكيف لتشجيع الاستثمار والمتاجرة بالاسهم وعدم الاغراق في دراسات الجدوى والافصاح عن المشروعات وطول المدة المقررة للتراخيص وطرح الاسهم بين هيئة الاوراق المالية ووزارة الصناعة والتجارة لتسهيل شروط الاستثمار وفتح الباب أمام الفرص المتاحة لزيادة رأس المال في حال زيادة الفائض عن الاسهم المطروحه .

6 المحدد الاساس السادس: " الحكمانية والديمقراطية"

الواقع القائم

تشكل الحكمانية والديمقراطية المناخ الاسلام لبناء الاقتصاد القوي القادر على النماء والاستمرار ،فالديمقراطية والمساواه والانفتاح وتشجيع المشاركة والشفافية ومحاربة الفساد هي ادوار سياسية في بناء وتأسيس هذا المناخ المطلوب للتنمية وحتى تحقيق الغايات المنشودة .

السياسات المقترحة :

من هذا الاساس الهام فان على الحكومة ان تعمل ما يلي :

1- تحديث مجموعة القوانين الناظمة لهذين العنصرين الهامين والتي تحدد المخرجات المؤهلة التي يتطلع اليها المواطنون على مختلف مستوياتهم فاخراج قانون انتخاب عصري وحديث يلبي أبسط شروط الديمقراطية واجراء انتخابات نزيهة في ظل قانون متوازن وعلى اسس من المشاركة الفاعلة سيسهم في تعميق وتوسيع القاعدة الديمقراطية وستؤثر على استعداد المواطن لتحمل المزيد من التضحيات المطلوبة للخروج من حالة التباطؤ الاقتصادي والعجز المتزايد في الموازنة .

- 2- اخراج مشروع اللامركزية ومنح السلطات المحلية صلاحيات اوسع في تحمل المسؤوليات والمشاركة في بناء المجتمع سيكون له اثار الواسعة على مستقبل الاقتصاد الاردني وحسن توزيع الموارد والقدرة الاكثر على مواجهة الفقر والبطالة وتبسط الاجراءات الادارية وتخفيف العبء عن كاهل الحكومة .
- 3- وضع معايير واضحة للتعيين واحالة العطاءات والشراء وبناء مجتمع الاهلية والقدرة بديلاً عن الوساطة والقرابة والتكتلات والمجالس هي الاسلوب الامثل في معالجة الفساد ومحاربة مظاهرة المالية والمصلحية والاجتماعية .
- 4- اشاعة الديمقراطية وزيادة مظاهر الحرية الفردية هما الجزء المكمل للبناء الاقتصادي وعلى الحكومة ان تستنهض همة القطاع المدني والقطاع الخاص لمشاركتها التحديات السياسية والاقتصادية والاستثمار وظاهر العنف.
- 5- دعم المجتمع المدني ونجاح الاحزاب فيه لتكون مصدر الكفاءات السياسية والادارية والتشريعية في الوطن فوجود الاحزاب ودعم الهيئات العملية والنقابية الكفوءة يرفع من راس المال الاجتماعي ويحسن فاعلية الاداء المجتمعي والانتاجية .
- 6- المحدد الاساس السابع " الوحدة الوطنية وبناء الامن الوطني "

الواقع القائم

فالاقتصاد والامن عنصران متلازمان كالتوأم السياسي لا انفصام بينهما وان دور القوات المسلحة بجميع كوادرها وفصائلها ودوافعها لا يمكن قياصة في حفاظه على الارض والعرض والدفاع عنهما من الاعداد في الداخل والخارج ولكن بناء الوحدة الوطنية والامن الوطني يستلزمان تأمين المقومات التالية وتعزيزها بما يكفل استمرارها وامتلاك القدرات على الدفاع عنها وصوتها:

السياسات المقترحة:

- 1- بناء اقتصاد قوي على سبل قابلة للنماء والتطور والمنافسة .
- 2- العدالة والمساواه امام القانون دون تمييز او تميز وتطبيق القانون .
- 3- محاربة الفقر والبطالة ودعم المؤسسات العاملة على المشاركة في القضاء على هاتين الاقتنين.

4- الالتفاف حول القيادة الهاشمية الحكيمة ودعم مواقفها تجاه القضية الفلسطينية والقضايا العربية فهي صاحبة الرؤية الثاقبة والبصيرة النافذة في استباق الزمن بقرارات حكمية لو استمع اليها العرب لما كنا نعاني من اوضاعنا المتردية في الوطن العربي.

5- الوقوف صفاً واحداً امام المحاولات الصهيونية المتطرفة لتصوير الاردن انه وطن بديل فالمحافظة على المصالح الوطنية الاستراتيجية العليا هي الركيزة الاساس في التعامل مع كل القضايا التي تحاول اسرائيل فرضها على المنطقة والتنسيق المتواصل بين القيادة الفلسطينية والقيادة الاردنية امر هام في الحفاظ على تلك المصالح .

6- استمرار لحة الشعب وتكافله وتماسكة والتعامل مع قضايا المواطنين بشفافية ودستورية تجنباً لحالة من الهلع التي تؤثر على الامن والطمأنينه اللتان تنجحان الجهود الاقتصادية المبذولة.

7- اسناد الدور التوعوي التثقيفي والتوعوي للمؤسسات العاملة في هذا المجال في القطاعين العام والخاص سواء وزارة التربية والتعليم او المؤسسات الاعلامية والصحافية او الاحزاب السياسية او مؤسسات المجتمع المدني للوفاء بالتزاماتها الوطنية ازاء توضح الاوضاع العامة والسياسية منها بشكل خاص وسبل التغلب عليها وفق خطط مبرمجة .

أما تخفيض العجز في الموازنة وتخفيض نسبة الدين العام، فان المديونية التي قد بلغت حالي (11) مليار في حجمها الاجمالي الخارجي والداخلي قد باتت ظاهرة مقلقة لكل الاصلاحات الاقتصادية المؤهلة، ذلك لان هذا الحجم يشكل تهديداً لكل النسب المتعلقة بزيادة الناتج المحلي للدولة، لاسيما انه عجز متنام في موازنة القطاع العام سواء ما كان في قانون الموازنة او في موازات المؤسسات العامة خارج قانون الموازنة، فنسبة العجز البالغة 15% من حجم الموازنة البالغ حوالي (8) مليار دينار لا تعكس كامل العجز في الانفاق العام.

ان المقارنة بين نسب العاملين في القطاع العام مع نسب المواطنين في العمل واعداد المتقاعدين يجعل من الحكم على موازنة الدولة بانها موازنة رفاه لا انتاج، ولا سيما اذا رأينا ان حجم الضرائب يتزايد باستمرار بالرغم من التعديلات والاعفاءات مما يجعل أمر التصدي لاحتواء العجز في الموازنة والتصدي للدين العام امراً ضرورياً فالسياستان المالية والنقدية سياستان مختلفتان .

السياسات المقترحة:

- 1- تأييد العلاقات التي بناها حضرة صاحب الجلالة مع الدول العربية والصديقة للتخفيف من العجز المتنامي في موازنة القطاع العام.
- 2- تأييد الحكومة في سياساتها الرامية الى الاقتصاد في الانفاق ورفع كفاءة التحصيل.
- 3- على الحكومة مراجعة سياستها المالية واعادة النظر في حجم القطاع العام وتنامي دورها وهيمنتها على التدفقات النقدية في الاقتصاد الاردني، وعدم اضعاف دور القطاع الخاص، والتركيز على الدور النمائي والاجتماعي والانفاق الذي لا يحمل....؟
- 4- اعداد خطة كاملة على المدى القصير والمتوسط والطويل لاصلاح القطاع العام ورفع انتاجيته التي تحقق استقرار صرف الدينار، وتزيد من مصداقية الاقتصاد الاردني على سداد مديونيته الخارجية، ورفع الانتاجية، واصلاح نظامه الضريبي وتمويل المشروعات الراسمالية .
- 5- التقليل من نسبة الزيادة في عجز الميزان التجاري .
- 6- اتخاذ المزيد من الاجراءات السياسيه النقشفيه والمالية مع الاحتفاظ باستقلالية البنك المركزي، وانعاش الاستثمار لمختلف المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الكبرى واستحداث دائرة متخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل دور الشباب في الدخول الى حقول الاستثمار فيها، وتوفير مزيد التمويل الراسمالي لهم.

- 7- انشاء بنك الفقراء وتخصيص راس المال اللازم له، وتفويضه بالاشراف على التجمعات الانتاجية القطاعية وتقديم الخدمات وتفويضه عقد الدورات التأهيلية والتعامل مع المصارف والتسويق والادارة .
- 8- مساعدة الشركات المتعثرة التي تساهم ضرائبها في رقد خزينة الدولة، والقضاء على الفساد الاداري فيها .
- 9- حماية المستثمرين من الابتزاز والنصب والاحتيال وتأسيس دور الخبرة وفق معايير ومؤشرات واضحة تبعث على الثقة بالخبرة الاردنية لدى الغير.
- 10- تطوير اداء سوق عمان المالي باعطاء المزيد من الليونة والتكيف لتشجيع الاستثمار والمتاجرة وتقصير اجراءات هيئة الاوراق المالية بالحصول على التراخيص اللازمة، وتسهيل الشروط، وحسن التصرف برأس المال المكتسب به الزائد عن حجم الاكتئاب من خلال استخدامه في زيادة راس المال المصرح به للمؤسسات...

الخلاصة

استدراكاً لمجمل التطلعات والاولويات الاصلاحية المطروحة ضمن البرنامج الاقتصادي لحزب الرسالة فان مجمل الاصلاحات المستهدفة يمكن توضيحها في الخلاصة التالية :

- 1- مكافحة الفقر والبطالة، بفتح مراكز تدريب وتأهيل الشباب وتشجيعهم على العمل بالزراعة ورفع الحد الأدنى من الاجور مع ربطها بالتضخم لسقف يحقق العدالة بين العامل ورب العمل والقضاء على ثقافة العيب والتوسع في الاقراض الميسر لانشاء مشاريع انتاجية صغيرة .
- 2- تطبيق مبدأ المساواة بين فئات المجتمع دون تمييز بين جنس وعرق ودين واطاحة المجال لحرية ابداء الراي والتعبير وحرية التعليم، والسفر والعمل ومحو الامية، وتشجيع المرأة على العمل، وانصافها وتفعيل التشريعات الخاصة بالعنف الاسرى .
- 3- تعميم الرعاية الصحية للاطفال والتشدد في حمايتهم من العنف واستغلالهم في التسول والانحراف وتوفير الوسائل التعليمية وبرامج تنمية المهارات لهم حسب السن العمري للطفل ودعم دور رعاية الايتام وذود الاعاقة .

- 4- تحديث قانون الانتخابات على أسس حزبية وتوسيع القاعدة الشعبية للمساهمة في بناء الوطني وتعزيز مكانة الدولة وترسيخ هيبته وتطبيق اللامركزية في اتخاذ القرار وابداء الشفافية في تعامل الحكومة مع المواطنين ويجاد ساحة عامة للتعبير عن الراي بحرية تامة ،وتعديل الدستور بالغاء كل ما هو قابل للتأويل .
- 5- حماية الطبقة الوسطى بصفتها عامل توازن اجتماعي ومنع الاحتكار الوظيفي وتشجيع مبادرات الانتاج الاسرى من الموارد المحلية المتتورة .
- 6- ضرورة الانتقال من الحالة الامنية للدولة الى الحالة السياسية وتطبيق مبدأ المواطنة على كافة مركبات المجتمع وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص ورفع القيود عن تحركات ونشاطات مؤسسات المجتمع الحزبية والنقابية والغاء الاثار المترتبة على حسابات الشللية والعشائرية السياسية ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة واستقلال القضاء .
- 7- الاتجاه بالاقتصاد نحو السوق وخصخصة المؤسسات الحكومة بشروط عادلة ويجاد رقابة حكومية على الاسعار والتدخل بالمنافسة للحد من ارتفاع الاسعار والاحتكار والجشع والغاء المؤسسات العامة الخاسرة .
- 8- شمول لفئات المجتمع بمظلة التأمين الصحي،والضمان الاجتماعي، وتكريس مبادرة سكن كريم لعيش كريم .
- 9- تشجيع البحث العلمي بالتعاون بين القطاعين العام والخاص ودعم المبادرات التي تقوم بها الوزارات كمبادرة حكيم ودعم البحوث العملية التطبيقية والغاء امتحان التوجيهي واعادة النظر في اسس القبول الجامعي وتأهيل وتدريب المعلمين وانهاء البيروقراطية والروتين والترهل الاداري والانفرادية .
- 10- رفع مستوى الخدمات الصحية ويجاد مراكز متقدمة للبحث العلمي بدعم من القطاع الخاص الطبي وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الصحي ويجاد مناهج تعليمية خاصة بخدمة القطاع الصحي .
- 11- دعم السياحة وتنويع المنتج السياحي والاهتمام بمثلث البتراء ووادي رم –العقبة وابرار التراث الشعبي وتدريب وتعليم كوادر تعمل عبر تسويق السياحة.

- 12- تأسيس مركز معلومات محوسب والانتقال الى الادارة الالكترونية وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المواصلات بانشاء شبكة مترو .
- 13- توسعة النشاط التعدين وتطوير منهاج التدريب المهني بما يتناسب والنشاطات الصناعية وتخفيض الضرائب على مدخلات الانتاج والاستفادة من القدرات التي يتمتع بها القوات المسلحة لبناء صناعات دفاعية ثقيلة .
- 14- زيادة انشاء السدود المائية ومحطات تحلية المياه، واحياء مشروع قناة البحرين وجر مياه حوض الديسي.
- 15- استخراج خامات المعادن المشعة وتطويرها وبناء محطة توليد كهرباء ومتابعة التنقيب عن الغاز والنفط والزييت الصخري وتقوية الروابط مع الدول المجاورة في مجال الطاقة ووضع السياسات التي تحد من هدر المياه والطاقة .
- 16- انشاء مشاريع الطاقة والمياه والكهرباء والبنى التحتية ووسائل النقل العام وتوسعة مطار الملكة علياء وتعميم مشاريع الاسكان....